

## مقدمة

# أهمية الدراسة وأهدافها وماهية النظم السياسية

- العالم يعيش في ظل حكومات ونظم سياسية متنوعة، والقرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخضع دائماً للاعتبارات السياسية.
- علم النظم والنظريات السياسية نشأ في أحضان علوم السياسة والفلسفة والتاريخ والاقتصاد والاجتماع، ثم أصبح علماً مستقلاً مع ميلاد عصر النهضة والفكر الأوربي الحديث.
- علوم السياسة بشكل عام تستفيد من العلوم الاجتماعية الأخرى، ويتطلب النظرة الشاملة لفهم الظواهر السياسية المختلفة.
- دراسة النظم السياسية في العالم المعاصر أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل، خاصة مع وجود أكثر من 150 دولة مستقلة، كل منها لها نظامها السياسي.
- الهدف من تدريس هذه المادة هو تنمية الحس والوعي السياسي للطلاب، وتهيئة الطلبة لممارسة النقد والبحث عن حلول بديلة للمشاكل التي يواجهها المجتمع.
- دراسة النظم السياسية هي أحد أدوات تنمية الفكر وحماية الحضارة.
- ولعل أكثر ما يفيدنا في هذه المقدمة هو ماهية ومعنى النظم والنظريات السياسية ؟
- اصطلاح النظم والنظريات السياسية شائع الاستعمال وله مفهوم عام يساعد على فهم المقدمات.
- النظرية السياسية هي مجموعة الأفكار السياسية الخلاقة والمبدعة التي ابتكرها أرباب الفكر والقلم.
- النظريات والأفكار تسبق النظم ومقدمة عليها، وعلى هذا الأساس، تستمد النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية أصولها وجذورها من تلك النظريات.
- اصطلاح النظم السياسية هو اصطلاح موضوع في صيغة الجمع وأن مفردة النظام السياسي وأنه يتميز أيضاً بأنه اصطلاح مركب يتكون من كلمتين هما النظام والسياسي.
- فيما يتعلق بكلمة النظام، فإن كلمة نظم في مختار الصحاح مصدرها نظم (نظم) فنظم اللؤلؤ يعنى جمعه في السلك وبابه ضرب ومنه نظم الشعر ونظمه والنظام الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ والإنظام هو الاتساق.
- النظام هو الشيء المستقيم على نهج معين، فإن كان لؤلؤاً في خيط فهو عقد، وإن كان جماعة من البشر فهي مجموعة تعتنق منهجاً معيناً وموحداً ينتظمهم جميعاً.

- كلمة سياسي هي صفة مشتقة من الفعل ساس ومصدره سياسة.
- السياسة هي تدير الأمر والقيام بشئونه، وهي تدير الأمر بما فيه صلاحه.
- يسوس الدواب يعني يقوم على أمرها ويتولى ترويضها، ومنها ساس الوالي الرعية يسوسها أي يقوم على أمرها ويدير شئونها.
- كلمة سياسة في اللغات الأجنبية مأخوذة عن كلمة بوليتيا اليونانية، وهي تعنى مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة العامة أو دستور الدولة ونظام الحكم فيها.
- كلمة سياسي وسياسة في المعاجم الفرنسية تعنى فن حكم الدولة، والشئون المتعلقة بالدولة، وطريقة أو كيفية القيادة أو الإدارة.
- مصطلح سياسة في اللغة العربية يعود أصله إلى ساس ويسوس بمعنى تدير شئون الناس والقيام عليهم بما يصلحهم وتملك أمورهم والرياسة عليهم.
- مصطلح سياسة وسياسي في المعاجم الإنجليزية لها مفهوم محدد، فالسياسة هي فن وعلم الحكومة أو هي إدارة وقيادة الجماعات السياسية.
- مصطلح النظم السياسية يعنى مجموعة الإجراءات والتدابير المعمول بها في دولة معينة استخلاصاً من الأفكار والنظريات وتأثراً بالمشكلات الواقعية وظروف البيئة المحيطة.
- النظام السياسي هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم فن قيادة مجتمع بشرى من موقع السلطة وباستخدام وسائل السلطة العامة.
- البعض عرف النظام السياسي بأنه مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها.
- مصطلح النظام السياسي بمعناه الضيق يعنى أنه العلم الذي يدرس أنظمة الحكم في دولة معينة.
- السياسة في حد ذاتها تدور حول فكرة السلطة بمعناها الضيق أى السلطة السياسية.
- تفسير النظام السياسي على أنه الأشكال والأدوات ومجموعة الإجراءات التي تمارسها السلطة في نشاطها يعني ببساطة أن موضوعات النظم السياسية تنحصر أساساً في الجانب الشكلي للسلطة.
- هذا التفسير الضيق للنظم السياسية نابع أساساً من قصر وظيفة الحكومة أو السلطة وحصرها فقط في نطاق الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية وحفظ الأمن الداخلى من الفتن والصراعات والحرب الأهلية والتمردات والثورات والانقلابات بالإضافة إلى إقامة العدالة بين الأفراد بضبط المعاملات بينهم والوفاء بالحاجات الأساسية لهم.

- بناءً على الدور المحدود للسلطة، كانت فكرة السياسة محدودة وكان نشاط الحاكم نابع من المحافظة على الجماعة وليس تعديل النظام الاجتماعي للجماعة.
- المعنى الواسع للنظم السياسية يدور حول مفهوم السلطة بمعناها الواسع، ويشمل كل ما يتصل بالسلطة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- مع التطور الطبيعي للأحداث وتقدم الدولة نحو المدنية، استدعت الظروف تطور نشاط الدولة بشكل حتمي، وانخرطت السلطة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى وظيفتها السياسية.
- اتسعت فكرة السياسة لتشمل عناصر اجتماعية واقتصادية وفكرية.
- سلطان الدولة امتد ليشمل توجيه وضبط المعاملات الخاصة بين الأفراد داخل المجتمع، وامتد سلطانها إلى المجال الاقتصادي بأشكاله الواسعة.
- اتسع النشاط الاقتصادي للدولة ليشمل تحديد الأجور وتحديد ساعات العمل وضبط العلاقة بين العمال وصاحب رأس المال وبين المالك والمستأجر وإجراء التسعير الجبري للسلع بأنواعها وفرض الالتزامات على الأفراد بالمنع والتحریم بصرف النظر عما إذا كان هذا يتعارض مع حرية الأفراد أم لا.
- النظام الأساسي بمعناه الواسع لا يقف فقط عند دراسة الأشكال الدستورية للدولة ولا يقتصر على الوسائل المنظمة للسلطة وطريقة ممارستها، بل يتعداها إلى العناية بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي والفكري للمجتمع.
- النظم السياسية تعنى دراسة أصل الدولة وأركانها ووظائفها ومقوماتها وأشكالها، وتتناول الدراسة أيضا مشاكل بناء الدولة وإدارتها وقيادة الطبقات ومشاكلها ومصالحها وعلاقة كل طبقة بالأخرى.
- النظام السياسي لبلد ما قد أصبح يعنى نظام الحكم في هذا البلد منظورا إليه ليس فقط في شكله الدستوري بل باعتبار هذا الشكل إطاراً خارجياً وعماماً لتركيب اجتماعي واقتصادي تفرضه فلسفات وأفكار نظريات معينة.
- علم السياسة بمفهومه الواسع هو علم الدولة أو العلم الذي يبحث في شكل الدولة من ناحية ودستورها ونظامها السياسي وتكوينها التاريخي عند البعض، وهو العلم الذي يبحث في وظائف النظم الحكومية وفي صلة الأفراد بالجماعات عند البعض الآخر.
- النظام السياسي في تعريفه الجامع المانع يعنى أنه مجموعة نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وهدفها وطبيعتها ومركز الفرد من هذه السلطة و ضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها.

- تعريف النظام السياسي يعني أنه مجموعة القواعد التي تحكم الجماعة في وقت معين في بلد معين، وهو يمثل شيئاً أكثر من مجرد الأشكال الدستورية.
- تحليل النظام السياسي لبلد ما أو لدولة ما يتطلب تحديد القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريق مباشر.
- نجاح أي نظام سياسي واستقراره هو رهن بحفظ التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية والرأى العام وجماعات الضغط فيه.
- أي نظام سياسي هو خليط من النصوص والقواعد القانونية المدونة والعادات الاجتماعية.
- هناك ظاهرة عامة في جميع الدول وهي اختلاف النظام السياسي المطبق من الناحية العملية عن النصوص الدستورية المكتوبة.
- التشابه في النصوص الدستورية لا يؤدي إلى تشابه النظم السياسية المطبقة عملاً، فكثير من دول أمريكا اللاتينية نقلت دساتيرها من دستور الولايات المتحدة الصادر سنة 1787م ومع ذلك فالاختلاف كبير بين النظام الأمريكي كنظام ديمقراطي رئاسي متوازن ومن ثم فهو نظام سياسي مستقر، بينما أغلب نظم دول أمريكا اللاتينية نظماً دكتاتورية غير ديمقراطية تهزها الانقلابات العسكرية بين الحين والآخر.
- كثير من دول العالم الثالث، بما فيها مصر، نقلت دساتيرها عن الدستور الفرنسي الصادر عام 1958م. ومع ذلك، تختلف النظم السياسية السائدة في هذه الدول تماماً عن النظام السياسي الفرنسي بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم في هذه الدول.
- لا يمكن تغيير النظام السياسي لدولة ما إلا بالرجوع إلى نظامها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تقدمها والعقائد السائدة فيها والقيم والتقاليد الثقافية لشعبها.
- القانون الدستوري يقتصر على دراسة النصوص التي تنظم طريقة الحكم في دولة ما، بينما تذهب النظم السياسية إلى أبعد من ذلك لأنها تعالج كيفية سير المؤسسات الدستورية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها.
- مادة النظم السياسية تجيب على سؤال "كيف تحكم الشعوب؟" كما تجيب على سؤال آخر هو "لماذا يحكم شعب ما على النحو الذي يحكم به؟".

## التنشئة والمشاركة السياسية

### • أولاً: التنشئة السياسية.

- مصطلح التنشئة السياسية ومصطلح التعليم متشابهان، ولكن الفرق بينهما أن كلمة تعليم تعنى القيمة والأهداف والوسائل، بينما كلمة التنشئة تعنى البحث عن كيفية جعل مفاهيم التعليم فعالة.
- التنشئة السياسية تعود إلى أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع.
- عملية التنشئة والثقافة السياسية تتم بالاكساب وليست بالفطرة.
- مرحلة الطفولة هي الفترة الحاسمة في حياة الإنسان حيث يبدأ الطفل في اكتساب خبرات من واقع الحياة الاجتماعية.
- عملية التنشئة السياسية لها دور هام في تشكيل سلوك الفرد وفقاً لاهتمامات المجتمع.
- السلوك السياسي للأفراد هو أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما يتضمنه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسي وكيف يختارونه.
- هناك أكثر من مؤسسة في المجتمع تشترك جميعاً كل بنصيب في عملية التنشئة ومنها الأسرة والمدرسة والمؤسسات التعليمية على اختلافها بالإضافة إلى المحيط السياسي وما يتضمنه من سلوك يتشكل بواسطة الجماعات والأحزاب السياسية وعمليات الانتخاب والروابط المهنية والطوعية فضلاً عن وسائل الاتصال الجماهيري ونفوذ الأشخاص وجماعات الأنداد وغيرها.
- على الرغم من أن المؤسسات وما ينتج عنها من نشاطات تعتبر العوامل الرئيسية والهامة في التنشئة السياسية، إلا أنها لا تعبر بوضوح عن أهم مشكلات التنشئة السياسية.
- أول مرحلة من مراحل التنشئة هي التي تقوم بها الأسرة أو جماعة الأقرباء، وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك.
- العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والسلوك السياسي في المجتمعات الصناعية أو المتقدمة أكثر وضوحاً.
- الانتماء الطبقي هو المحدد الأول للانتماء السياسي حيث تمثل الطبقة الاجتماعية المصلحة المشتركة بين أعضائها.
- الطفل يبدأ منذ سن السابعة في الاهتمام بالنظم الرسمية للتنشئة في المدرسة وقد يحاول الانضمام إليها أو ممارسة النشاط فيها.

- الطفل يصبح أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية التي تختلف الأدوار أكثر منها في الأسرة، حيث تكون سلطة المدرس أقرب إلى السلطة السياسية من سلطة الوالدين في الأسرة.
- الطفل يتعلم التعود على طاعة المدرس، الذي يتشابه دوره مع دور السلطة السياسية التي يخضع لها الأفراد.
- الموضوعات الدراسية التي يتلقاها الطفل في المدرسة لها أثر كبير في تشكيل سلوكه السياسي.
- هناك معامل ارتباط بين التنشئة السياسية وشخصية الفرد، حيث يمثل بناء الشخصية مركزاً هاماً في دراسة السلوك الفردي أو الجمعي.
- الشخصية السياسية ذات الاتجاه التسلسلي تنسم بالاتجاه القوي نحو السلطة، بينما الشخصية المتدنية أو تلك التي تميل إلى الأذعان أو الخضوع تحمل شعوراً عدائياً نحو من يعلنونها.
- الأقليات من الجماعات الصغيرة تبحث دائماً عن مخرج لها يقوي من موقفها تجاه السلطة، مثل السيطرة على بعض وسائل الإنتاج أو وسائل الإعلام.
- عملية التنشئة قد تكون خالقة للشخصية التسلسلية، وذلك عندما يكون الوالدين صارمين في تنفيذ أو في ممارسة سلطانهما على الطفل.
- نمط التنشئة في مجتمع من المجتمعات ينعكس بطريقة أو بأخرى على البناء السياسي، خاصة في المجتمعات البدائية.
- ولقد راح بعض العلماء يصنفون الشخصية على أساس ثلاث أنماط:
- **الأول:** يرتبط بذلك الشخص الذي يوجه عادة عن طريق التقليد وهذه الشخصية في العادة يعوزها أي مفهوم سياسي.
- **الثاني:** يرتبط بذلك الشخص الموجه داخلياً أي الذي تنبثق منه اتجاهاته السياسية من مرحلة الطفولة ومن أهم صفاته أن لا يستجيب للمؤثرات الوقتية.
- **والثالث:** يرتبط بذلك الشخص الذي يديره أو يوجهه الآخرون وهو في العادة يوجه عن طريق المؤثرات المؤقتة أو التي قد تطرأ في حينها.
- وراح بعض العلماء يصنفون الشخصية التسلسلية وذلك بوضع مجموعة من الصفات أو الخصائص السلوكية لهذه الشخصية أهمها:
- 1. الميل للسيطرة على الخاضعين.
- 2. الميل للتمييز والاستعلاء.
- 3. الحساسية الفائقة تجاه علاقات القوة.

4. الميل إلى تصور العالم على هيئة بناء غاية في السمو والرفعة.
  5. الميل المفرط في استخدام المثل مع تجسيمها.
  6. الميل إلى الاعتقاد فيما هو خرافي أو وهمي.
  7. الاستغراق في تلك الخصائص المسماه بالرجولة.
  8. الميل إلى التشاؤم نحو الطبيعة البشرية.
  9. الميل إلى التمسك بوجهات النظر الأخلاقية القوية.
  10. الميل إلى عدم الصبر مع المعارضة.
- وعلى الرغم من مطابقة عدد من هذه الخصائص على الشخصية التسلطية إلا أنه لا يمكن القول بأنها صفات عامة بالنسبة للشخصية السياسية المتسلطة وذلك لأن هناك صفات كثيرة من الصفات المطروحة سابقاً لا تنطبق على كثير من الشخصيات السياسية التسلطية عبر التاريخ وإن كان معظمها ينطبق على بعض الشخصيات مثل هتلر وموسوليني.
  - هناك محاولة أخرى لتصنيف الشخصية السياسية على أساس عاملين:
  - الأول هو الاتجاه الراديكالي المحافظ.
  - الثاني ينقسم قسمين:
  - الأول جامد العقل والثاني مرن العقل وهذا التقسيم يبدو أنه يتفق مع الأيديولوجية الإنجليزية ويمكن توضيحها بما يلي:
1. الاتجاه الفاشي اتجاه محافظ جامد العقل.
  2. الاتجاه الشيوعي اتجاه راديكالي جامد العقل.
  3. الاتجاه المحافظ اتجاه محافظ مرن العقل وسط.
  4. الاتجاه العمالي اتجاه راديكالي مرن العقل وسط.
  5. الاتجاه الليبرالي اتجاه محافظ راديكالي مرن العقل وسط.
- التصنيفات المستخدمة لوصف الشخصيات السياسية قد تكون محايدة لأيديولوجية معينة، حيث يمكن أن يتم وصف الاتجاهات المرتبطة بالنظم الرأسمالية الغربية بالعقلانية المرنة والمثالية، بينما يمكن وصف الاتجاهات الأخرى بالتصلب والجمود وحب السيطرة والتسيد.
  - الشخصية تعتبر عاملاً هاماً في عملية التنشئة السياسية، حيث تعتبر في النهاية نتاج الشخصية الفرد وخبراته السياسية وثقافته.

- ظهور جماعات اليمين السياسية المتطرفة في الولايات المتحدة يمكن أن يكون رد فعل للتغير التكنولوجي السريع الذي تبعه تغير سياسي واقتصادي نتج عنه تغيرات أساسية في المكانة الاجتماعية.
- الطبقات القديمة قد تشعر بفقدان الأمن نحو المكانة الاجتماعية، بينما قد يشعر الآخرون بإمكانية الوصول إلى مكانة اجتماعية أعلى، مما يؤدي إلى الشعور بالقلق لدى الطبقات التقليدية.
- الأطفال في بعض المجتمعات يتوقعون أن يحتلوا مكانة اجتماعية أعلى من تلك التي كانت لأبائهم، وهذا يولد لديهم رغبة قوية في السلطة.
- السلوك الفردي يصبح أكثر سيادة في بعض المجتمعات، خاصة المجتمعات الأوروبية.
- اللامبالاة الاجتماعية والفساد والانحلال وتفكك الأسرة هي بعض النتائج المحتملة لهذا النوع من التنشئة.
- الشخصية تلعب دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية، حيث تعتبر نتاج الشخصية الفرد وخبراته السياسية وثقافته.
- هناك علاقة بين التغير الاجتماعي في المجتمع والتنشئة السياسية، حيث تختلف طبيعة التنشئة السياسية تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية.
- المجتمعات النامية التي تحاول أن تلحق بركب التقدم في المجتمعات الغربية تواجه صراعاً بين القديم والجديد.
- غالبية المجتمعات النامية، خاصة البلاد الأفريقية، مرت بمرحلة الاستعمار، حيث حمل الاستعمار إلى هذه البلاد نظمه وقوانينه وثقافته وبعض عاداته وتقاليده.
- الاستعمار يمثل الجديد، بينما المجتمع بما هو عليه يمثل القديم. ومن خلال الصراع ضد هذا المستعمر الوافد الجديد، انتهى الأمر بحصول تلك البلدان على استقلالها.
- الاستعمار خرج تاركاً خلفه خليطاً من النظم والعادات والثقافة المتصارعة حول الأخذ بما هو جديد أو الركون إلى ما هو قديم.
- القادة السياسيون والمتقنون الذين كانوا في الغالب من أبناء الثقافة الغربية يحاولون تحطيم هذه التقاليد التي بدت وكأنها تمثل أحد المعوقات الأساسية في عملية تقدم بلدانهم.
- التنشئة السياسية ترتبط في المقام الأول بطبيعة الكيان السياسي في البلاد النامية، فضلاً عن ارتباطها بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعي الذي يكتنف المجتمع.
- التنشئة السياسية لا تعتمد أسلوباً واحداً، بل تتنوع أساليبها وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع.



## • ثانياً: المشاركة السياسية.

- المشاركة السياسية تعني إسهام المواطن أو انشغاله بالمسائل السياسية في مجتمعه، سواء كان ذلك عن طريق التأييد، الرفض، المقاومة، التظاهر، أو غير ذلك.
- أي عمل سياسي يقوم به الفرد يتطلب اتخاذ قراراتين: الأول يتعلق بما إذا كان يجب العمل في السياسة أم لا، والثاني يتعلق بأي الاتجاهات السياسية يجب أن يبدأ العمل فيها.
- الناس يرتبطون بالحكومة بطرق متباينة ويواجهونها في مختلف نطاقات المجتمع، بدءاً من الحاكم وصولاً إلى كاتب الصحة.
- هناك مجموعة من الأدوار التي تم استحداثها في غالبية المجتمعات لتسهيل المشاركة الأفراد في العمل السياسي، بما في ذلك المؤسسات السياسية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الجماعات الرسمية وغير الرسمية، المؤسسات الاقتصادية، ووسائل الاتصال الجماهيرية.
- المشاركة السياسية تعتمد بشكل أساسي على اهتمامات المواطن وعلى المناخ السياسي الفكري والمادي والاجتماعي الذي يسود المجتمع.
- في المجتمعات الغربية، تعتبر المشاركة السياسية أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، وهذا ينطبق بشكل خاص على الانتخابات العامة.
- نسبة المشاركة في الانتخابات تختلف من بلد إلى آخر.
- في بريطانيا تصل نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 80% وفي إيطاليا 90% وفي فرنسا 78% وفي النرويج 79% وفي انتخابات الرئاسة الأمريكية تصل إلى 58% هذا على المستوى القومي أما على مستوى المحليات فهي تنخفض في الثلث الأخير من القرن العشرين.
- عملية التصويت كوسيلة للمشاركة السياسية تشير إلى أن المواطن يحاول أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي.
- مستويات مشاركة المواطنين ومدى انشغالهم وانغماسهم في السياسة تعتمد على طبيعة النسق السياسي ذاته.
- المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، حيث يتضمن كل نسق العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق السياسي.
- بعض الكتاب يضعون الذين يشغلون المناصب السياسية والبيروقراطيين على قمة البناء الهرمي للمشاركة السياسية.

- هؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية والبيروقراطيين لا يمارسون في الواقع القوة والنفوذ، بل هم الممثلون للقوة الرسمية.
- الحكام الحقيقيون هم جماعة الضغط التي تتحكم في صنع القرار.
- المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، حيث يتضمن كل نسق العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق السياسي.
- يجب أن نميز بين شكلين من المشاركة: المشاركة السياسية الرسمية والمشاركة السياسية غير الرسمية.
- المشاركة السياسية الرسمية تعني أن الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرسمية هم الذين يقومون بها، وهم يحافظون على مصالحهم من خلال ضمان استمرارية واستقرار النظام السياسي الذي يسيطرون عليه.
- بعض الكتاب يضعون تدرجاً هرمياً للمشاركة السياسية يسمح بالصعود والهبوط، حيث يمكن لكل فرد، وفقاً لقدراته ودرجة مشاركته، أن يصعد سلم المشاركة من القاعدة إلى القمة.
- قمة التدرج الهرمي للمشاركة السياسية تتكون من الأشخاص الذين يشغلون المناصب السياسية العليا، وهم الذين يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي.
- المستوى الثاني للمشاركة السياسية يتكون من البيروقراطيين الكبار، مثل نواب الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط والمصالح والباحثون عن المناصب العليا.
- المستوى الثالث للمشاركة السياسية يتكون من الأعضاء أو الأفراد النشطاء في التنظيمات السياسية والساعون إلى تحقيق المصالح العامة.
- المستوى الرابع للمشاركة السياسية يتكون من مجموع المصوتين، أي الأشخاص الذين لديهم حق الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو الاستفتاءات.
- المستوى الخامس والأخير للمشاركة السياسية، وهو قاعدة الهرم، يتكون من الأشخاص الذين لا يهتمون بالسياسة. دورهم يتقلص حتى أنهم لا يأخذون حتى دور المتفرجين.
- وإنما هم منصرفون عن الساحة السياسية تماماً اللهم إلا إذا تأثرت مصالحهم الشخصية مباشرة مثلما حدث لشعوب أوروبا عندما انقطع البترول خلال حرب 1973.
- عملية المشاركة السياسية هي عملية معقدة ولها مستويات مختلفة تتباين من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر.
- يمكن التمييز بين جماعات المواطنين بدءاً من الذين يشغلون المناصب العليا وانتهاءً بالمصوتين من خلال اتجاهاتهم.

- الأحزاب السياسية تنطلق من دائرة واسعة وهي محاولة الوصول إلى تحقيق مصالح أكبر عدد من أعضائها، فهي تنطلق نظرياً من واقع تحقيق المصلحة العامة.
- نسب ومستوى المشاركة تختلف من دولة لأخرى.
- لتصويت يعتبر أعلى نسبة في اليابان إذ وصلت نسبة الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات سوءاً على المستوى المحلي أو القومي 93% أما في الولايات المتحدة فقد وصلت نسبة المصوتين 63% وكانت النسبة في يوجو سلافيا 82% ، وفي استراليا وصلت النسبة 85%.
- الأشخاص الذين لا يشاركون، يطلق عليهم اللامبالين، وقد يكمن السبب لامبالتهم في الاغتراب السياسي، عدم الثقة في القيادات السياسية، عدم وفاء النسق السياسي بحاجاتهم الضرورية، فقدان الاهتمام بالظواهر السياسية، غموض أهداف النسق السياسي، انعدام قدرة الفرد على تحمل المسؤولية الشخصية، أو شعوره بالخوف وعدم الأمن.
- الحافز أو المثير أو الدافع للنشاط السياسي هو عامل مهم في تشجيع النشاط السياسي.
- غياب مثل هذا الدافع قد يساعد على ظهور الشعور أو الميل إلى اللامبالاة السياسية.
- الفرد قد يكون نشطاً سياسياً إذا كان يملك خصائص النضال من أجل إشباع الأنا وتصف شخصيته بالاستقلال.
- اتجاهات المواطن نحو المشاركة السياسية تتحدد بالسلب أو بالإيجاب وفقاً لمعايير مختلفة.
- الفرد قد يتحول من حزب سياسي إلى حزب سياسي آخر أو من جماعة ذات أهداف سياسية إلى جماعة ذات أهداف أخرى إذا لم تشبع الجماعة أو الحزب الذي يمارس من خلاله نشاطه.
- دوافع المشاركة السياسية كثيرة ومتعددة سواء كانت هذه الدوافع نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- الإنسان الذي يتخذ موقفاً إيجابياً من السياسة أو لديه ميل للسياسة يكون لديه دوافع أكثر حول السياسة والمشاركة. هؤلاء الذين لديهم هذا الميل يحاولون في العادة تنمية ميولهم السياسية ويسهمون في عملية الاختيارات والمفاضلات السياسية.
- الأفراد الذين يشاركون في الأنشطة السياسية يشاركون بدرجة أكبر من الذين يقومون بالمشاركة عن طريق التصويت فقط.
- الدافع السياسي للفرد قد يأتي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري أو المناقشات الشخصية.
- الأشخاص الذين يشاركون في مناقشات سياسية غير رسمية هم أكثر فعالية في العملية السياسية من الذين لا يشاركون في مثل هذه المناقشات.

- الدعاية السياسية ومحاولات تغيير الاتجاهات وتشكيلها تدفع الناس إلى الانغماس في السياسة.
- الالتزام السياسي هو عامل مهم، والالتزام بالمشاركة يعتبر أحد الاتجاهات السياسية الهامة المرتبطة بالمشاركة السياسية.
- قد وصل الالتزام السياسي في الولايات المتحدة إلى 80% في بعض الدراسات و 90% في بعض الدراسات الأخرى.
- التصويت في بعض البلدان، خاصة المتقدمة، يتم على أساس أنه واجب والالتزام.
- الشعور بالمشاركة في عمل سياسي معين على أساس أنها واجب والالتزام يؤدي بالضرورة إلى أفعال سياسية إيجابية.
- تكوين الإحساس بالواجب الوطني يبدأ من خلال عملية التنشئة السياسية.
- المجتمعات لا تتساوى في بث الشعور بالواجب الوطني في نفوس المواطنين.
- المجتمعات الثورية تعتبر بيئة صالحة لتنمية المشاركة.
- الخصائص الاجتماعية للفرد، مثل المكانة الاقتصادية والاجتماعية، الجنس، الجماعة العرقية، السن، الدين، المنطقة التي يقطنها، والتنظيمات التي ينضم إليها، كلها لها تأثير كبير على مشاركته السياسية.
- طبيعة وشكل المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسي إلى نسق آخر.
- الفرد بشكل عام يتلقى موجهاته السياسية ونمط سلوكه السياسي خلال عملية التنشئة السياسية وخلال الخبرات التي يكتسبها من خلال تجربته للظواهر السياسية والاجتماعية.

### النظريات السياسية التي تحكم سلطة الدولة ومقومات النظام السياسي وخصائصه

- أولاً : المقومات الأساسية للنظام السياسي للدولة:
- الدولة : ماهيتها وخصائصها وأنواعها وأشكالها:
- الدولة هي أولى مقومات النظام السياسي وهي المبرر الأساسي للسلطة السياسية.
- الدولة هي صاحبة السيادة أو السلطة السياسية.
- الدولة يمكن تعريفها بأنها اتحاد جملة جماعات في جبهة معينة من جبهات المعمورة.
- الدولة تقوم على دعائم ثلاث: وجود مجموعة من الأفراد، يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لتنظيم معين.
- النظام السياسي يفترض وجود سلطة تتولى إدارة الجماعة وتسيير شئونها.

- يجب الفصل بين الحاكم والسلطة، حيث الحاكم هو شخص أو عامل عرضي ومؤقت لممارسة السلطة، بينما السلطة السياسية هي ملك شخص اعتباري دائم ومستقل.
- السبب في ضرورة الفصل بين السلطة السياسية وشخص ممارستها يعود إلى أن الحاكم في الأزمات البعيدة كان يتجسد السلطة السياسية ويمارسها باعتبارها امتيازاً شخصياً له.
- السلطة السياسية يجب أن تستند إلى الدولة بدلاً من أن تكون امتيازاً خاصاً للحاكم.
- الدولة والحكومة هما شيان مختلفان، حيث الدولة هي صاحبة السيادة أو السلطة السياسية، بينما الحكومة هي مجموعة الأجهزة والوسائل التي تمارس السلطة.
- الدولة هي إحدى صور الجماعة السياسية، بينما الحكومة يمكن أن توجد في كافة صور الجماعات السياسية.
- الدولة والحكومة يمكن أن توجد بشكل منفصل، كما هو الحال في ألمانيا النازية التي ركزت السلطة كلها في شخص هتلر دون اعتراف بالفصل بين الحاكم والسلطة.
- مركز الفرد وحقوقه وحرياته يتراوح من نظام سياسي إلى آخر.
- وجود الأفراد هو شرط لازم لقيام الدولة، بغض النظر عن عددهم. الشرط اللازم في هذه الحالة هو ضرورة الانسجام والترابط بين الأفراد لتحقيق الوحدة.
- الأمة تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بروابط مادية وروحية مثل اللغة، الدم، العنصر، الدين، العادات والتقاليد، الذكريات التاريخية المشتركة، الآمال المشتركة، والمصالح المشتركة.
- لا يشترط وجود كل العناصر لتكوين أمة، فعنصر الدين لا يشترط أن يكون أحد عناصر الأمة الواحدة.
- قيام الأمة لا يشترط معه قيام الدولة منبثقة عنها، مثل الأمة الألمانية التي لم تنجح في إقامة دولة ألمانية موحدة حتى قيام ألمانيا النازية بقيادة هتلر عام 1933 م.
- السلطة السياسية في الدولة تعني مجموعة من الاختصاصات تجعل منها سلطة أمره عليا، وتمثل سيادة الدولة في وجهين، الخارجي والداخلي.
- السيادة الخارجية تعني الاستقلال وعدم خضوع الدولة لأي نفوذ أجنبي والتساوي مع باقي الدول.
- السيادة الداخلية تعني تمتع الدولة بسلطة عليا على الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها.
- الإنسان حينما اندفع إلى نظام الدولة فإنه لم يفعل ذلك فجأة أو طفرة أو دفعة واحدة أو في تاريخ معلوم ومحدد، ولكنه أمر حدث نتيجة تطور طويل وبطيء.
- الإنسان عرف نظام الدولة في العصور القديمة في روما وأثينا واسبرطة ومدن الدلتا المصرية وفي آشور وبابل وفي مدن الهند والصين.

- نظام الحكم في هذه المدن كان يقوم على قاعدة النظام الفردي بحيث تتركز السلطة في يد زعيم أو قائد.
- الإنسان عرف نظام الدولة بعد ذلك مع تأسيس الإمبراطوريات القديمة الرومانية والمصرية.
- نظام الدولة قد تعرض للانحيار في العصور الوسطى بسبب ظهور نظام الإقطاع.
- نظام الدولة قد عاد إلى الظهور من جديد مع فكرة الدولة القومية في أواخر القرن الخامس عشر.
- الفرق بين الدولة القديمة والدولة الحديثة هو وجود فكرة الدستور في شكله القانوني الملزم للدولة المعاصرة.
- الدولة القومية قد بنيت بواسطة الملوك الذين كان هدفهم من ذلك هو تقوية سلطاتهم في الداخل والتوسع في الخارج من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة للوحدة وتكوين إمبراطوريات مثل هنرى الثاني في إنجلترا وفيليب الثاني في فرنسا.

#### • خصائص الدولة:

- السيادة هي أحد الخصائص الأساسية والرئيسية للدولة، وهي تعني أن تكون سلطة الدولة سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد.
- سيادة الدولة الكاملة تعني الاستقلال الخارجي وسلطانها في الداخل.
- السيادة لها وجهان، الوجه الأول هو السيادة في الداخل، والوجه الثاني هو السيادة الخارجية التي تعني استقلال الدولة.
- السلطة في الدولة هي سلطة أصيلة لا تستمدّها من أحد وهي وحدة لا تتجزأ.
- الحكام الذين يمارسون السلطة هم مجرد أدوات لممارسة هذه السلطة.
- السلطة تتميز بصفة الدوام والصلابة وتمتد إلى ما بعد الحكام.
- هناك خلط بين السيادة والسلطة السياسية، والقضية تكمن في من تكون له السيادة، أي من هو صاحب السلطة السياسية ذات السيادة.
- الفريق الأول يرى أن السيادة يجب أن تكون للأمة، والفريق الثاني يرى أن السيادة يجب أن تكون للشعب.
- مصطلح الشعب يحمل أكثر من معنى وأكثر من مدلول، والشعب في مضمونه الاجتماعي ليس هو الشعب صاحب السلطة السياسية في الدولة.
- الشعب وفقاً لنظرية سيادة الأمة هو صاحب السيادة والسلطان ولا يحق لأحد الأفراد الادعاء بحق ممارسة السلطة.
- فكرة الشعب السياسي أضيق نطاقاً من الشعب الحقيقي، فحق الانتخاب لا يشمل جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة.

- في النظم الاشتراكية، فكرة الشعب تختلط بفكرة الطبقة الاجتماعية الغالبية وهم العمال أو البروليتاريا.
- الخاصية الثانية من خصائص الدولة هي الشخصية القانونية بمعنى الإلزام والالتزام، فالدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة.

### • أنواع الدولة:

- الدولة التي تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية ولا تخضع في إدارة شئونها لأي رقابة أو تبعية، يطلق عليها الدولة كاملة السيادة.
- الدولة كاملة السيادة هي دولة غير خاضعة داخلياً أو خارجياً لغيرها، وهي مستقلة سياسياً ولا تندمج أو تتبع لوحدة سياسية أخرى.
- إذا فقدت الدولة كل أو بعض سلطاتها الداخلية والخارجية نتيجة لظروف خاصة، مثل الخضوع لدولة أجنبية أو تبعية لهيئة دولية، أو إذا كانت مقيدة الحرية في إدارة شئونها الداخلية، يطلق عليها الدولة ناقصة السيادة.
- الدولة ناقصة السيادة قد تكون محمية، أو تابعة لدولة أخرى، أو تحت الانتداب، أو تحت الوصاية، أو ذات حكومة ذاتية.
- الدولة المحمية، التي تكون تحت حماية دولة أخرى أقوى منها، هي دولة ناقصة السيادة.
- الدولة المحمية تنقسم إلى نوعين: الحماية العادية والحماية الاستعمارية.
- الحماية العادية تنشأ بين دولتين اختياراً وطواعية وبموجب معاهدات دولية.
- الحماية الاستعمارية هي حماية مفروضة على دولة أخرى أصغر وأضعف حين تعلن دولة كبرى حمايتها على إقليم أو دولة دون إرادة شعب هذه الدولة بقصد استعمارها.
- الدولة الحامية هي التي تسيطر على السياسة الخارجية للدولة المحمية، كما تتحكم في إدارة كل شئونها الداخلية ومن أمثلتها الحماية التي أعلنتها فرنسا على تونس عام ١٨٨١م وعلى مراكش عام ١٩١٢م والتي أعلنتها إنجلترا على مصر عام ١٩١٤م.
- الدولة التابعة، التي تكون خاضعة لدولة أخرى، هي أيضاً دولة ناقصة السيادة. هذا الخضوع يمس فقط السياسة الخارجية للدولة التابعة.
- الدولة التابعة، التي تكون خاضعة لدولة أخرى، تملك في الغالب سلطة إدارة شئونها الداخلية، مثل مصر أيام الدولة العثمانية.
- الدولة تحت الانتداب هي نوع آخر من الدولة ناقصة السيادة، وهي ظاهرة ظهرت في مؤتمرات الصلح.

- تم الاتفاق في معاهدات الصلح على إعلان استقلال بعض الدول الجديدة مثل بولندة وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، ولكنها تلتزم بحماية الأقليات تحت رقابة عصبة الأمم.
- ميثاق عصبة الأمم قرر أن بعض الأقاليم في العالم، التي تسكنها شعوب غير مؤهلة لأن تحكم نفسها، يجب أن توضع تحت إشراف دولة متمدينة تساعد على التطور.
- الأقاليم التي انتزعت من الدولة العثمانية وألمانيا بعد الحرب، بما في ذلك العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والمستعمرات الألمانية في أفريقيا وآسيا، وضعت تحت انتداب الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.
- الدولة تحت الانتداب فقدت شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية وسلطانها في إدارة شئونها الداخلية، والدولة المنتدبة تدير هذه الشئون مباشرة.
- الأقاليم تحت الانتداب لا تملك حرية وضع نظامها الدستوري ولا حرية اختيار نظام الحكم فيها، بل تملك ذلك مقيدة بموافقة الدولة المنتدبة وتحت إشرافها.
- الدولة تحت الوصاية هي نوع آخر من الدولة ناقصة السيادة، وهي ظاهرة ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م.
- ميثاق هيئة الأمم المتحدة قرر أن يتولى مجلس الوصاية الإشراف على تطبيق نظام الوصاية، والصومال وليبيا خضعتا لنظام الوصاية قبل استقلالهما.
- ولقد قرر الميثاق أن يتولى مجلس الوصاية الإشراف على تطبيق نظام الوصاية وقد خضعت الصومال لنظام الوصاية منذ ١٩٥٠م إلى أن استقلت عام ١٩٦٠م ، كما خضعت ليبيا لنفس النظام إلى أن استقلت في مطلع الخمسينات.
- نظام الوصاية مثل نظام الانتداب ينتقص من سيادة الدولة الداخلية والخارجية على حد سواء.
- الدولة تحت الوصاية لا تملك قدرة تصريف شئونها الداخلية بإرادتها المنفردة، ولا تستطيع أن تنفرد بحرية وضع نظامها الدستوري.
- الدولة ذات الحكومة الذاتية تتمتع بالحرية الداخلية، وتدير حكومتها شئونها سواء كانت صغيرة أم كبيرة.
- الدولة ذات الحكومة الذاتية مستقلة فيما عدا ما كان خاصا بخضوعها لحكومة الاتحاد من ناحية التجارة وارتباطها بالإمبراطورية أو الدولة الرئيسية.
- استراليا وكندا وجنوب أفريقيا هي أمثلة على الدول ذات الحكومة الذاتية، وقد أصدر البرلمان الإنجليزي قوانين بإعلان دساتير فيها.



- وقد حدث ذلك بالنسبة لكندا مارس ١٨٧٦م وبالنسبة لأستراليا ١٩٠٠م وبالنسبة لجنوب أفريقيا سبتمبر ١٩٠٩م.
- الدولة لا تكون دولة مشروعة أو قانونية إلا إذا خضعت فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد محددة تقيدها وتحدد سلطاتها.
- في العصور القديمة كان نظام الدولة القانونية غائباً ولم يكن الحاكم يخضع لأيّة قاعدة تسمو عليه أو تضع قيوداً على سلطانه.
- الحاكم في العصور القديمة كان إلهاً أو شبه إله ومن ثم فإنه لا يخضع لحسابات البشر ويتمتع بسلطات مطلقة لا حدود لها.
- بعد ظهور المسيحية كان الفرد خاضعاً للحاكم خضوعاً مطلقاً ومن ثم عاشت أوروبا في العصور الوسطى تحت حكم مستبد لا مكان فيه للفرد ولا مكان لحقوقه وحرياته ولا قانون يقيّد من سلطة الحاكم.
- بعد ظهور الإسلام وضعت مصادر التشريع الإسلامي القواعد والضوابط التي قيدت من سلطات الحاكم وكفلت حقوق الأفراد ووضعت القواعد التي تمنع الحاكم عن الظلم وتجاوز سلطاته المقررة.
- الحقوق الفردية في الإسلام تشمل حرية الرأي والمقيدة والملكية والمسكن بالإضافة إلى الحرية الشخصية بما تتعارض مع واجبات المحكومين تجاه مجتمعهم.
- الإسلام طبق مبدأ الشورى ومبدأ الفصل بين السلطات وقصر وظيفة الحاكم على الإدارة وتنفيذ ما جاء في التشريع.
- الحاكم في الإسلام خاضع للسلطة القضائية مع المحكومين ومن حق الشعب عزل الحاكم إذا أساء أو تجاوز.
- الإسلام هو رائد فكرة الديمقراطية التي يمارسها الغرب الأوروبي في العصر الحديث.
- في عصر النهضة ولدت الأفكار عن الحريات الفردية وضرورة الحد من سلطة الحاكم وقامت حركات تهاجم الاستبداد الملكي وتطالب بحقوق الأفراد وحررياتهم.
- هذه الأفكار كانت المحرك الرئيسي لقيام الثورات في إنجلترا وأمريكا وفرنسا ضد الحكم المستبد.
- هذه الثورات أفرزت مبدأ الديمقراطية في الحكم الذي قام على أساس سيادة الجماعة والاعتراف بحقوق الأفراد وحررياتهم.
- مبدأ الفصل بين السلطات الذي قرره الإسلام سلفاً يكون لكل سلطة فيه الرقابة على السلطات الأخرى.
- الحاكم وفق هذا النظام أميناً على السلطة يمارسها بصورة مؤقتة بالنيابة عن الجماعة ولصالحها وليست امتيازاً شخصياً له.

- هذا المبدأ كان معمولاً به في عصر سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وعهد الخلفاء الراشدون من بعده قبل ظهور هذا المبدأ في الدول الغربية بقرون عديدة.
- نظام الدولة القانونية يعنى خضوع الدولة للقانون في جميع مظاهر نشاطها الإداري والقضائي والتشريعي.
- الإدارة في ظل الدولة القانونية لا تستطيع أن تتخذ أي إجراء قبل الأفراد إلا وفق القانون الصادر مقدماً.
- يجب الفرق بين مبدأ سيادة القانون ومبدأ خضوع الدولة للقانون.
- مبدأ سيادة القانون ينبع من فكرة سياسية تتعلق بتنظيم السلطات العامة في الدولة.
- مبدأ خضوع الدولة للقانون يعنى خضوع جميع السلطات في الدولة للقانون وهو مبدأ قانوني قصد به حماية حقوق الأفراد ومصالحهم ضد تحكم السلطة.
- مبدأ خضوع الدولة للقانون يقضى بإخضاع جميع السلطات العامة للقانون ومن ثم يقيّد السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية.
- وفقاً لمبدأ خضوع الدولة للقانون لا يجوز للإدارة أن تلزم الأفراد إلا في حدود القوانين واللوائح المعمول بها.
- مبدأ خضوع الدولة للقانون يصلح للتطبيق في النظم الديمقراطية والدكتاتورية على السواء.
- على أية حال فإنه لكي تكون الدولة قانونية فإنه لابد من توافر عناصر مختلفة وضمانات معينة هي:
- (١) وجود دستور:
- الدستور هو الضمانة الأولى لخضوع الدولة للقانون لأنه يقيم وينظم السلطة في الدولة ويؤسس وجودها القانوني.
- الدستور يحيط نشاط الدولة بإطار قانوني ويبين اختصاصات كل عضو في الدولة.
- الدستور يحرم على كل الأعضاء أي سلطات تتجاوز حدود اختصاصهم ويعين حقوق الحاكم ويحددها ويمنع أي استخدام سيئ للسلطة العامة.
- الدستور بطبيعته أسمى وأعلى من الحاكم لأن الدستور هو الذي يحدد طريقة اختيار الحاكم ويعطيه الصفة الشرعية ويبين سلطاته واختصاصاته.
- السلطة التي تصدر عن الدستور هي سلطة مقيدة لأنها يجب أن تحترق الدستور وإلا فقدت صفتها القانونية.
- (٢) الفصل بين السلطات:
- الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية هو الضمانة الأساسية لاحترام القواعد وتحديد اختصاص السلطات التي نص عليها الدستور.

- لكل جهاز من الأجهزة الثلاث اختصاص محدد لا يمكنه الخروج عليه أو التعدى على اختصاصات الأجهزة الأخرى.
- عدم الفصل بين السلطات وتجميعها في يد واحدة يهدم كل ضمانات لاحترام القواعد التي وضعها الدستور.
- اجتماع وظيفة التشريع ووظيفة التنفيذ في يد واحدة يفقد التشريع ضمانته الأساسية التي تلخص في أنه يضع القواعد العامة المحددة لتطبق على الحالات المستقبلية.
- اجتماع التشريع والقضاء في يد واحدة يؤدي إلى المحاباة والتعسف.
- اختلاط السلطات الثلاث سيكون أسوأ حالاً من الحالات السابقة.
- (٣) خضوع الإدارة للقانون:
- خضوع الإدارة للقانون يعني التزام الإدارة بأن تكون إجراءاتها وقراراتها الإدارية وأعمالها المادية وفق القانون وتنفيذاً له.
- لتحقيق مبدأ خضوع الدولة للقانون، يجب أن تكون الإجراءات الفردية الصادرة من السلطة منفذة لقواعد عامة مجردة وموضوعة سلفاً.
- القانون في الدولة الديمقراطية يصدر عن هيئة منتخبة تمثل الشعب وتمارس السيادة باسمه.
- خضوع الإدارة للقانون يحقق للهيئة المنتخبة مراقبة تصرفات الإدارة.
- خضوع الجهاز الإداري (الجهاز التنفيذي) للسلطة التشريعية هو خضوع وظيفي فقط.
- الجهة الإدارية ليست ملزمة قانوناً بما تتلقاه من أوامر من المشرع بشأن تنفيذ القوانين على وجه معين في حالات فردية.
- (٤) تدرج القواعد القانونية:
- تدرج القواعد القانونية يعني وجود تسلسل بين حلقات القواعد القانونية التي يتكون منها نظام الدولة القانوني.
- الدستور يقع في قمة الهرم ويليه التشريعات العادية الصادرة عن السلطة التشريعية ثم اللوائح والقوانين التي تصدر عن السلطة التنفيذية.
- النظام يتدرج حتى يصل إلى القرار الفردي الذي تصدره سلطة إدارية دنيا.
- على أساس مبدأ تدرج القواعد القانونية، يجب أن تخضع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى.
- القاعدة الأدنى يجب أن تكون متفقة في مضمونها مع مضمون القاعدة الأعلى.
- القرار الفردي يجب أن يكون تطبيقاً لقاعدة عامة مجردة موضوعة سلفاً.
- القواعد القانونية يجب أن تتابع وتتسلسل في حلقات تنازلية كنظام هرمي.

- (٥) الاعتراف بالحقوق الفردية:
- نظام الدولة القانونية يستهدف في المحل الأول حماية حقوق الأفراد من عسف السلطة وظلمها.
- حماية حقوق الأفراد لا يعني تقييد سلطة الدولة، بل في الغالب يتطلب تدخل الدولة.
- الحقوق الاقتصادية للأفراد تتطلب تدخل الدولة لتوفير مستوى مادي معين يسمح لهم بممارسة حرياتهم الأخرى التقليدية.
- اعتراف الدولة القانونية بالحقوق الفردية يعني المفهوم التقليدي لذلك وهو امتناع عن الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم.
- (٦) تنظيم رقابة قضائية:
- الرقابة القضائية هي حق الأفراد في الالتجاء إلى جهة مستقلة تتمتع بالحصانات التي تمكنها من إلغاء وتعديل الإجراءات التي تتخذها السلطة بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة، أو التعويض عن الضرر الناتج عن هذه الإجراءات.
- قيام القضاء بهذه الرقابة يحقق مبدأ إخضاع الأحكام الأحكام القانون وتحديد سلطاتهم تحديداً فعالاً وهو الضمان الوحيد لعدم تعسف السلطة مع الأفراد.
- مجلس الدولة والمحاكم الإدارية هما مثالان جيدان على هذه الرقابة حيث ينظران في دعاوى الأفراد ضد قرارات الحكومة الضارة بحقوقهم وقرارات الحكومة الظالمة والمتعسفة.
- غياب عنصر من العناصر الستة السابقة لا يعني أن الدولة غير قانونية وإنما يعني أن نظام الدولة غير كامل قانونياً.
- توافر العناصر الستة شيء بالغ الصعوبة ومثالي إلى حد ما.

### نظرية الدولة عند ميكيا فيللي ١٤٦٩ - ١٥٢٧م

- الرجل كان لديه غيرة شديدة على وطنه وكان يرى أن الانقسام السياسي والضعف العسكري ومؤامرات الكنيسة والنبلاء هي أسباب ضعف إيطاليا.
- كان يعتقد أن الخلاص من الاضطرابات الداخلية وسيطرة الأجانب يعتمد على إحياء الروح العسكرية والاستغناء عن الجنود المرتزقة.
- كان يرى أن الحاكم يجب أن يكون قويا ومستبدا ومستنيرا لتحقيق وحدة الوطن.
- كتابه "الأمير" هو مجموعة من النصائح السياسية 1513م التي تؤكد صفات وعظمة الأمير وتعمل على تحقيق الوحدة القومية.

- يجب على الحاكم أن يكون قويا ومطلق الإرادة ويمارس كل ألوان السيادة لصيانة الأمن وحماية الملكية وتحقيق المساواة.
- يجب على الحاكم أن يقترب كل أنواع المكر والخديعة ليقضى على أية محاولة للإيقاع به.
- إذا كانت حياة الوطن في خطر، يجب على الحاكم ألا يتقيد في عمله بقواعد العدل والرحمة والشرف، بل يتقيد بما يراه محققا لنجاة الوطن والحرص على استقلاله.
- ميكافيللي يرى أن الديكتاتورية لا تتوافق مع السماحة والكرم والعطف.
- الديكتاتور لا يحتاج إلى أن يكون أميرا أو ملكا، ويمكن أن يكون من بين أفراد الشعب.
- الحاكم يجب أن يتمتع بالقوة والشراسة والتسلط والاستنارة في ذات الوقت.
- الحاكم يجب أن يكون رجل حرب وسياسة، يتقن أساليب الغدر والخيانة.
- الحاكم يجب أن يكون قادرا على التعامل مع الأشرار وذوي المقاصد الدنيئة الذين يحاولون الإيقاع به.
- ميكافيللي يوصي الحاكم بالخيانة في شتى صورها وأشكالها ودعا إلى أساليب الخداع وتبرير النقائص الأخلاقية.
- ميكافيللي يبرر انتهاك الحرمات والقتل والاعتقال من أجل تحقيق الغاية النبيلة التي ينشدها الحاكم وهي الوحدة القومية.
- ميكافيللي كان يحلم بتوحيد إيطاليا على يد حاكم شجاع يستخدم كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق هذا الهدف.
- يرى أن الاستبداد والقوة والخداع والمكر هي الخصال التي يجب أن يتمتع بها الحاكم لتحقيق وحدة إيطاليا.
- يرى أن شكل الحكومة يمكن أن يكون ملكيا أو جمهوريا، ولكنه يفضل الشكل الجمهوري للحكومة.
- يفضل النظام الدستوري على الملكية المستبدة بشرط أن تكون الجمهورية قادرة على ضمان الأرض وحماية الملكية وضمان الحرية وتحقيق الوحدة.
- يرى أن النظام الجمهوري يقوم على الانتخاب الذي يتيح للمواطنين الوصول إلى الوظائف العليا في الدولة.
- يرى أن الحكومة الجمهورية تهتم بزيادة الدخل القومي بالعمل والإنتاج في ظل الحرية والاستقرار والأمن والسلام والرعاية الاجتماعية.
- يرى أن الحكومة الجمهورية تتمسك بالمعاهدات التي تخلق مصالح الوطن بينما يمكن أن يتراخى النظام الملكي في الحرص على المصالح الوطنية ولكن يهتم بمصالحه الخاصة حتى ولو تعارضت مع مصالح الوطن.
- ميكافيللي كان من أنصار الحرية وإقامة نظام سياسي صالح يقوم على المساواة بين أفراد المجتمع.

- يرى أن الدولة لا تصل إلى حالة القوة ما لم يكن الحكم فيها قائم على الحرية.
- يؤكد على أنه من حق الشعوب اقتتراف كل ضروب القسوة والأنانية والعنف التي تصل بها إلى أغراضها في الحرية والمساواة.
- يرى أن الحرية والعدالة والمساواة لن تتحقق في المجتمع إلا بالقضاء على طبقة النبلاء وإنزالهم إلى المساواة مع الشعب.
- يرى أن الحرية لا تقوم إلا على المساواة وأن المساواة لا يمكن أن تتحقق في مجتمع يسوده الأسياد والإشراف والنبلاء وأصحاب الضياع.
- يضرب مثلاً على ذلك بمملكة نابلي وروما ولبارديا المليئة بالنبلاء الكسالى المترفين، حيث يسود فيها الظلم ولا مكان فيها للحرية والعدالة والمساواة.
- يقارن ذلك بتسكانيا التي يندر فيها من يملك ضيعة أو قصر، حيث قامت المساواة بين الناس فيها وأثمرت المساواة والحرية.
- ميكافيللي أكد على ضرورة القضاء على النبلاء من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع.
- يرى أن سلامة الدولة تكمن في فصل الدين عن الدولة وضرورة إخضاع السلطة الدينية للسلطة الزمنية.
- يرى أن الحاكم يجب أن يتنكر للمبادئ الدينية والأخلاقية من أجل الوصول إلى غاياته.
- يعترض على خضوع السلطة الزمنية للسلطة الدينية ويرى أن السلطة الدينية يجب أن تخضع للسلطة السياسية.
- يرى أن البابوية هي العقبة الأساسية في طريق الوحدة الإيطالية وأنها تجاوزت وظيفتها الروحية وانغمست في الفساد.
- يرى أن البابوية يجب أن تكون مؤسسة خاضعة للدولة إذا أرادت الدولة تحقيق أغراضها وغاياتها النبيلة.
- يرى أن الشعب الروماني هو المثال الملهم لنظريته.
- يرى أن نظريته كانت نظرية عنصرية استعمارية ولم تكن نظرية لبناء الدولة وتحقيق وحدتها من الداخل فقط.
- يرى أنه لا يرى مانعاً من استيلاء دولة على أخرى وينصح بعدم التعدى على تقاليد البلد التي تم استعمارها أو العادات المتبعة بها.
- يوصي بإقامة حاكم من الدولة نفسها وأن يحتلها جيش كبير وعليه أن يحل أتباعه في الحكم محل الحكام الأصليين.

## جذور النظم الجمهورية والديموقراطية

### جان جاك روسو وشرعية النظام السياسي

- جان جاك روسو وُلد في مدينة جنيف السويسرية في عام 1712، وكان ينتمي إلى أسرة فرنسية هاجرت من فرنسا إلى سويسرا في منتصف القرن السادس عشر.
- انتقل روسو إلى باريس في عام 1741، واشتهر بكتابات الأدبية والسياسية.
- في عام 1755، أصدر روسو مؤلفه الشهير "بحث في أصول وأسس التفاوت بين البشر"، حيث حاول الوصول إلى صفات الإنسان الطبيعي قبل أن يتحضر وتدمعه الحضارة والمجتمع بصفات معقدة.
- أكد روسو أن الإنسان فطر على حب الخير وأن الفطرة السليمة تظل بريئة من العيوب ما دام المرء حريصاً على نقائها.
- يرى روسو أن مرحلة الفطرة أو مرحلة الطبيعة، وهي المرحلة التي سبقت تكوين المجتمع الإنساني، هي مرحلة السعادة بالنسبة للإنسان.
- في تصور روسو، أدت بعض الظروف الخارجية إلى انتقال الإنسان من الحياة الطبيعية إلى الحياة الاجتماعية، وهذا أدى إلى طمس صفاته الطبيعية الأصيلة وتحوله إلى قطيع من العبيد يأتَمرون بأوامر سادتهم.
- بانتقال الإنسان من حالة الفطرة إلى الحياة الاجتماعية، فقد الإنسان أعز ما لديه وهو حريته، وأصبح يعيش في حالة من البؤس والشقاء.
- جان جاك روسو، الذي وُلد في مدينة جنيف السويسرية في عام 1712، كان ينتقد الحضارة ويعتبرها مصدراً للشروخ التي تعاني منها البشرية.
- رغم أنه ينصح بالعودة إلى حالة الفطرة أو الطبيعة لاستعادة السعادة والحرية للإنسان، إلا أنه يعتبر هذا الحل مستحيلاً لأن الإنسان أصبح متعلقاً بالحياة الاجتماعية.
- روسو يرى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إصلاح الحياة الاجتماعية بطريقة تمكن الإنسان من التمتع بالميزات الطبيعية التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة.
- في عام 1761، كتب روسو كتابه الأروع "العقد الاجتماعي" لإصلاح الحياة الاجتماعية، وقد أثر هذا الكتاب بشكل عميق في الفكر الثوري الفرنسي.
- كتاب "العقد الاجتماعي" كان يحتوي على هجوم شرس على الملكية الفرنسية، مما أدى إلى قرار السلطات الحاكمة بالقبض عليه وهروبه من فرنسا إلى سويسرا.

- في كتابه “العقد الاجتماعي”، تحدث روسو عن الميثاق الاجتماعي وعن السلطان والحكومة وعن كيفية تسيير الأمور في المدينة الفاضلة.
- روسو يرى أن الإنسان يولد حرًا ولكنه يصبح مكبلًا بالأغلال في كل مكان، وأن الإنسان انتقل من حالة الحرية التي وُلد فيها إلى حالة من العبودية والذل والخضوع لسلطان الحاكم بسبب قوة الحكام وبطشهم وقوتهم.
- روسو يرى أن القانون الطبيعي لا يمكن أن يكون أساسًا للذل والاستعباد، لأن القانون الطبيعي يتطلب من الإنسان الحفاظ على نفسه وعلى بقائه دون التفريط في حريته.
- الحاكم الذي يحكم الأفراد وفقًا لمصلحته ورغائبه بعيدًا عن مصالح الشعب ليس له أي سند من القانون الطبيعي.
- روسو يرى أنه لا يوجد عقد أو اتفاق بين الحاكم والأفراد يتنازل فيه الأفراد عن حريتهم له، وأن هذا العقد خرافة وأسطورة لا وجود لها.
- التنازل عن الحرية من وجهة نظر روسو يعني التنازل عن صفة الإنسانية، ويعني أيضًا التنازل عن واجبات الإنسان نحو نفسه.
- روسو يرى أن الأفراد في مرحلة الطبيعة أو مرحلة الفطرة كانوا أحرارًا متحليين من كل قيد، ولكن الظروف جعلت من الصعب استمرار هذه المرحلة الطبيعية.
- الأفراد وجدوا أنه ليس هناك مخرج من هذا المأزق إلا البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع يحسن الأعضاء ويحافظ على أنفسهم وأموالهم.
- نصوص الميثاق الاجتماعي الذي أبرم بين الأفراد من وجهة نظر روسو محددة تحديدًا دقيقًا للغاية، وأي تعديل أو تعديل أو تحويل في هذه النصوص يجعل هذا الميثاق أو العقد لاغيًا ومفسوخًا.
- وفقًا لأحكام العقد الاجتماعي، كل عضو مشترك فيه يعد متنازلًا عن حقوقه للجماعة وليس لأفراد معينين.
- التنازل عن الحقوق الطبيعية الأصلية للأفراد ليس لمصلحة شخص بعينه بل هو لمصلحة المجموعة.
- الإدارة العامة في هذا العقد تُطلق عليها اسم الدولة التي تُسمى في هذه الحالة “جمهورية”.
- روسو يرى أن الإنسان سوف يستفيد بالتأكيد بعد انتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية بمقتضى العقد الاجتماعي.
- الحرية الطبيعية من وجهة نظر روسو ليست إلا استعبادًا، أما الحرية المدنية فهي الحرية الحقيقية بمعنى الكلمة.



- الملكية في حالة الطبيعة كانت قائمة على القوة الجسمية، أما في الحالة المدنية فالمجتمع هو ضامنهما.
- روسو يرى أن الحالة الاجتماعية ليست من شأنها أن تقضي على المساواة التي كانت موجودة في حالة الطبيعة بين الأفراد.
- روسو يرى أن السلطان، الذي يمثل الإرادة العامة للشعب، لا يمكن التنازل عنه لشخص أو لعدة أشخاص.
- الإرادة العامة يجب أن تمارس السلطان بنفسها وبدون نواب ينوبون عن الشعب.
- الإرادة العامة، التي هي مصدر السلطان وممارستها الوحيد، يجب أن تكون عامة ومن ثم فهي مصدر القانون.
- روسو يرى أن الإرادة العامة بوصفها الممارس الوحيد للسلطان ومصدر القانون، هي إرادة تتكون في المجتمع عندما يتعلم كل فرد كيف يضحى بنفسه وبمصلحته الفردية في سبيل الصالح العام.
- القانون في رأي روسو هو ما يطلق عليه اليوم اسم الدستور.
- روسو يرى أن القانون يجب أن يتناول مسائل عامة لا تخص هيئة أو طبقة معينة.
- مهمة التشريع مهمة ثقيلة وصعبة تستلزم في بعض الأحيان معقولا جبارة، بل آلهة تستصيح أن تعرف أحسن القوانين وأنسبها.
- يجب على المشرع قبل أن يقترح القوانين أن يلاحظ حالة الشعب الذي يشرع له ومدى استعداد هذا الشعب لتقبل التشريعات الجديدة.
- روسو يرى أن المشرعين ليسوا أصحاب سلطان أو حكام بل هم مجرد مقترحين للقوانين.
- القوانين المقترحة تخضع لموافقة الإرادة العامة أو رفضها.
- يجب أن يوفر التشريع في كل دولة الحرية والمساواة.
- المساواة تعني المساواة في الحقوق والواجبات.
- الثروة يجب أن تكون موزعة بحيث لا يكون شخص من الأغنياء بحيث يستطيع شراء الآخرين ولا يكون شخص من الفقراء بحيث يلجأ لبيع نفسه.
- روسو يقسم القوانين إلى ثلاث فئات: القوانين السياسية، والقوانين المدنية، والقوانين الجنائية.
- هناك فئة رابعة وهي القوانين غير المكتوبة والتي تتمثل في العادات والتقاليد والقيم المستقرة في المجتمع.
- الحكومة هي الهيئة المتوسطة بين الرعايا والسلطان لكي تتولى تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية.
- هناك صور مختلفة للحكومات تختلف من بلد لآخر.

## النظام السياسي في إسرائيل

- إسرائيل تعتبر جمهورية برلمانية تتوزع السلطة فيها بين رئيس الدولة والكنيست ورئيس الوزراء والسلطة القضائية.
- السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يمارسان السلطة تحت إشراف رئيس الدولة.
- منصب رئيس الدولة هو مجرد موقع شرفي يتمتع فيه الرئيس بسلطات رمزية فقط.
- السلطة الحقيقية تتركز في يد رئيس الوزراء.
- بقاء الحكومة يعتمد على موافقة الكنيست.
- صناعة القرار السياسي تتم من خلال السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- الكنيست هو المجلس النيابي ويبلغ عدد الأعضاء فيه 120 عضواً.
- العمر المفترض للكنيست هو 4 سنوات.
- يتم انتخاب رئيس الكنيست ونوابه من بين أعضاء الكنيست وبالأغلبية المطلقة للأصوات.
- يتولى رئيس الكنيست رئاسة الدولة في حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة رئيس الدولة.
- يشترط في عضو الكنيست أن يكون من المواطنين الذين لا يقل عمرهم عن 21 سنة.
- عضو الكنيست يتمتع بالحرية الكاملة في التعبير عن رأيه طالما أن ذلك مرتبط بطبيعة عمله.
- عضو الكنيست ملتزم بمبادئ واتجاهات حزبه وهو مكلف بتنفيذ برنامجه.
- الحرية الحقيقية هي حرية الأحزاب السياسية وليست حرية العضو.
- أعضاء البرلمان يتمتعون بمهام وصلاحيات واسعة في مجال رقابة ومساءلة الوزارة.
- يوجد داخل الكنيست 9 لجان دائمة.
- يمكن للكنيست تشكيل لجان مؤقتة للقيام ببعض المهام التي يحددها لها.
- مهام واختصاصات الكنيست تدور حول الوظائف التشريعية والمالية والرقابة البرلمانية وإقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى وحق حل نفسه.
- الوظيفة التشريعية للكنيست تتضمن اقتراح القوانين وإعداد مشروعاتها للنظر فيها.
- دور الكنيست في اقتراح القوانين وإعداد مشروعاتها هو دور سلبي لأن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة هي التي تقوم بهذا الدور.
- الوظيفة المالية للكنيست تشمل الموافقة على الميزانية وفرض الضرائب والإذن بالقروض وغير ذلك من الاختصاصات المالية.

- الوظيفة الثالثة للكنيست هي الرقابة وحق الاستجواب وحق الاقتراع بعدم الثقة في الوزارة وحق السؤال والتحقيق.
- دور الكنيست في ميدان الشئون الخارجية والأمن القومي هو دور ضعيف.
- الوظيفة الرابعة للكنيست الإسرائيلي هي إقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى.
- الوظيفة الخامسة الهامة للبرلمان هي حق حل الكنيست.
- العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر على دور الكنيست ومهامه مثل الوضع السياسي العام سواء في إسرائيل أو في منطقة الشرق الأوسط.
- التأثير الكبير الرئيس الوزراء على العمل داخل الكنيست.
- الكنيست يتسم بانخفاض دوره السياسي مقارنة بالنظام البريطاني.
- الدور الفعلي للكنيست في المعاهدات الدولية يقتصر على الإعلان عن المعاهدة ونشرها خلال 20 يوماً.
- إسرائيل بكاملها تعتبر دائرة انتخابية واحدة، مما يقطع الصلة المباشرة بين المواطن ونائبه في الكنيست.
- الكنيست الإسرائيلي ليس مكاناً لخلق الشخصيات القيادية، بل العكس هو الصحيح، فأعضاء الكنيست ينتخبون أسمهم خارج الكنيست وقبل أن يصلوا إليه.
- النظام الانتخابي السائد في إسرائيل هو نظام التمثيل النسبي، والذي يجعل الأحزاب هي التي تتولى عملية الترشيح لعضوية البرلمان.
- السنوات الأولى من تأسيس الدولة العبرية في فلسطين كان أغلب أعضاء الكنيست من القادة القدامى للحركة الصهيونية
- العديد من أعضاء البرلمان كانوا ممن عملوا في الكيبوتز والموشاف أو أعضاء في الهستدروت أو ممن عملوا في الوكالة اليهودية أو في إحدى إدارات الحكم الذاتي لليهود في فلسطين قبل قيام الدولة في عام 1948م
- الكنيست في عملية صناعة القرار السياسي عقب حرب 1973م بسبب الشك واهتزاز الثقة بالقيادات التقليدية في بعض الأحزاب الإسرائيلية.
- النظام السياسي في إسرائيل يتسم بتعدد الأحزاب والقوائم السياسية بدرجة كبيرة.
- الحد الأدنى للتمثيل في البرلمان يبلغ واحد في المائة فقط.
- الأحزاب تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة وتفتيت الأصوات بالتبعية يؤدي إلى عجز أى من الأحزاب السياسية عن الوصول للسلطة بمفرده.
- يقوم أكبر حزب يحصل على أصوات بتجميع عدد آخر من الأحزاب في ائتلاف يمكنه الحكم.

- الأحزاب تمثل مكاناً بارزاً في الحياة السياسية الإسرائيلية وتصبغ المجتمع بصبغتها.
- الأحزاب تلعب دوراً هاماً في النظام السياسي في عملية إعداد وإفراز القيادات السياسية.
- الأحزاب تتحكم في عضوية البرلمان من خلال اختيارها للمرشحين ومن خلال ترتيب الأسماء في القائمة الحزبية.
- أعضاء البرلمان يشعرون أنهم مدينون بمقاعدهم في الكنيست للأحزاب التي رشحتهم.
- تأثير الأحزاب لا يتوقف على البرلمان فقط وإنما يمتد إلى الوزارة أيضاً.
- الأحزاب تعتبر في مقدمة القوى السياسية في إسرائيل وتمثل المحور الذي تدور حوله الحياة السياسية.
- النظام الانتخابي في إسرائيل يقوم على أساس نظام التمثيل النسبي وعن طريق القوائم وليس عن طريق الأفراد.
- إسرائيل بأكملها تعتبر دائرة انتخابية واحدة.
- يتم تمثيل كل حزب داخل الكنيست وفقاً للأصوات التي حصلت عليها قائمته.
- الشخصيات تلعب أدواراً مساوية للبرامج الحزبية في الانتخابات.
- السبب في أن إسرائيل بأسرها تعتبر دائرة انتخابية واحدة هو الرغبة في تجنب المنافسات والخلافات التي يمكن أن تثيرها المعركة الانتخابية في حالة الأخذ بنظام الدوائر المتعددة.
- النظام الانتخابي الإسرائيلي يضمن تمثيل الأحزاب السياسية تمثيلاً يتناسب مع قوتها العددية.
- لا يوجد حاجة في هذا النظام إلى إجراء انتخابات تكميلية في حالة خلو مقعد لوفاة عضو أو استقالته.
- هذا النظام يشجع على تعدد الأحزاب تعدداً كبيراً مما يؤدي إلى زيادة جو المنافسات السياسية.
- الانتخابات الإسرائيلية شهدت ظاهرة العنف السياسي في الشارع الإسرائيلي وقد بدأ هذا الاتجاه واضحاً في انتخابات الكنيست العاشر عام 1981م.
- التعددية الحزبية المتطرفة في إسرائيل جعلت من غير المتصور أن يحصل حزب بمفرده في الكنيست على الأغلبية المطلقة.
- الأحزاب الدينية تشارك دائماً في الحكومة وتضع عقيدتها في مكانة الأولوية على اعتبارات تضامنها مع الوزارة الائتلافية.
- الوزارة الائتلافية في إسرائيل غالباً ما تعاني من عدم التجانس وعدم الانسجام بين أعضائها، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الوزاري.
- السلطة التنفيذية في إسرائيل تضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزارة.

- رئيس الدولة يأتي على قمة الهرم التنفيذي من الناحية الرسمية، ولكن على الواقع العملي، فإن مركز الثقل الحقيقي انتقل من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء.
- يتم انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري لمدة 5 سنوات، ويقوم أعضاء الكنيست بانتخاب رئيس الجمهورية.
- سلطات رئيس الجمهورية في إسرائيل ضيقة ومحدودة ودوره في عملية صنع السياسة ضئيل.
- الرئيس في إسرائيل لا يحق له حل البرلمان لأنه حق مكفول للبرلمان ذاته.
- رئيس الوزراء يمارس دوراً بالغ الأهمية في عملية صنع السياسة في إسرائيل.
- الوزارة مسئولة مسؤولية جماعية أمام الكنيست واستقالة رئيس الوزراء تعنى بالضرورة استقالة الوزارة بأكملها.
- رئيس الوزراء في إسرائيل لا يتمتع بحرية مطلقة في اختيار أعضاء الوزارة بسبب الطبيعة الائتلافية للوزارة.
- الوزارة في إسرائيل تعتبر القوة التنفيذية للدولة وتملك مجالاً واسعاً في التشريع.
- جميع الوزراء في إسرائيل هم أعضاء في مجلس الوزراء.
- الوزراء في إسرائيل غالباً ما يكونون أعضاء في الكنيست.
- سقوط الوزارة أو استقالته لا يحتم تلقائياً حل الكنيست وعقد انتخابات جديدة.
- جميع الوزارات الإسرائيلية وزارات ائتلافية والطابع الوسطى للحكومات الإسرائيلية نظراً لاستبعاد الأحزاب المتطرفة يميناً أو يساراً.
- تأثير الوزراء في عملية صنع القرار في إسرائيل يختلف من وزير إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى.
- الدور السياسي للقضاء الإسرائيلي يكاد أن يكون معدوماً.
- محكمة العدل العليا في إسرائيل هي أعلى سلطة قضائية ولها هيبة واحترام.
- قضاء محكمة العدل العليا في إسرائيل يعينون مدى الحياة ولا يعزلون إلا لأسباب قهرية.
- محكمة العدل العليا في إسرائيل لا تملك حق النظر في دستورية القوانين التي يسنها الكنيست.
- لا يوجد دستور مكتوب في إسرائيل يمكن أن تقاس عليه القوانين.
- المحكمة العليا في إسرائيل لم تدخل في دائرة الصراعات السياسية أو تبادل الاتهامات مع السلطة التشريعية أو التنفيذية عن حدود اختصاصاتها.
- القضاء في إسرائيل له تأثير حاسم في مفهوم الحريات الديمقراطية وتطبيقها وممارسة السلطة لها.
- المحاكم في إسرائيل هي المرجع الأخير للمواطن في صراعه مع السلطة.
- القضاء في إسرائيل مستقل ولا يخضع للضغوط السلطة.
- إسرائيل لم تضع حتى الآن دستوراً مدوناً أو مكتوباً.

- افتقار إسرائيل إلى دستور مدون يسبب مشكلات سياسية حيث يصبح من المتعذر أحياناً الحكم على دستورية القوانين والتشريعات.
- إسرائيل كنظام سياسي ليس لها تقاليد تاريخية وهي حديثة النشأة.
- عدم وجود دستور مدون في إسرائيل يمكن تفسيره إلى التخوف من تقسيم الدولة إلى معسكرين متناحرين: معسكر ديني ومعسكر علماني.
- المؤسسة العسكرية تلعب دوراً بارزاً في الإشراف على سياسة الدولة.
- وضع دستور مكتوب قد يصطدم بعقبة أساسية وهي تعريف من هو اليهودي.
- قضية الدستور المدون تثير الكثير من الأزمات والشقاكات في إسرائيل.
- المشاركة السياسية في النظام الإسرائيلي لا تقتصر على السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل تشمل أيضاً الأحزاب والانتخابات وجماعات الضغط.
- الهستدروت 1920م أى قبل قيام إسرائيل في عام 1948م وهو الاتحاد العام للعمال اليهود في إسرائيل ويعتبر بمثابة نقابة عمالية وحزب سياسي وشركة تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة.
- الهستدروت يدير نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي ويلعب دوراً هاماً في مجالات الثقافة والتعليم.
- الهستدروت لعب دوراً هاماً في استعمار فلسطين ودفع عملية الاستيطان الإسرائيلي بها.
- الكيبوتز أو المستعمرات الجماعية هي المستوطنة الجماعية التي يعيش أفرادها معيشة جماعية ولا توجد لديهم ملكية خاصة يتراوح عدد سكانها عادة بين 30 و 150 شخصاً يعيشون معيشة جماعية في المأكل والملبس والعمل.
- الدور السياسي للكيبوتز يتزايد في إسرائيل، حيث يشارك أعضاؤه في القيادات الحزبية والعسكرية.
- المؤسسة العسكرية تهيمن على الحياة السياسية في إسرائيل وتلعب دوراً بالغ الأهمية في حياة الدولة والمجتمع.
- الجيش في إسرائيل لا يقتصر دوره على مهمته التقليدية في القتال، بل له وظائف أخرى متعددة في المجتمع.
- الجيش يمارس العديد من الوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية.
- الجيش في إسرائيل يشرف على قوة العمل البشري، المستعمرات الزراعية، الصناعة، المواصلات، التعليم، والسياسة الخارجية.
- الجيش يعد أداة رئيسية لبناء الدولة اليهودية إلى جانب تحقيق الأمن.
- معظم السياسيين في إسرائيل كانوا في وقت من الأوقات من قادة القوات المسلحة.

- المؤسسة العسكرية في إسرائيل تلعب دوراً بالغ الأهمية في المجتمع وتعتبر ركيزة الحياة العامة.
- العسكريون في إسرائيل يعتبرون أهم قوى الضغط وأكثرها تأثيراً وفاعلية في توجيه السياسة القومية.
- الجيش في إسرائيل يمارس العديد من الأدوار في مجالات التعليم والزراعة والصناعة والهجرة ورعاية الشباب وتوفير فرص العمل والرقابة على الصحف ورسم السياسة الخارجية وتعليم العبرية والتثقيف بالعقيدة الصهيونية.
- الدور الشمولي والمسيطر للمؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي يعود إلى الاعتبارات الأمنية والعامل الديني والتاريخي.
- احتياجات الأمن الإسرائيلي فرضت وجود دور مسيطر للمؤسسة العسكرية.
- الجيش في إسرائيل يحتاج إلى تحقيق تفوق عسكري على الدول المجاورة والاحتفاظ بجيش متأهب ومتمتع بأعلى مستوى من التدريب والكفاءة القتالية ومزود بأحدث الأسلحة المتقدمة.
- المؤسسة العسكرية تتولى عملية تخطيط سياسة الأمن والدفاع ولها اليد العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل ما يمس شئون الأمن والدفاع.
- نتيجة للمواجهات العربية الإسرائيلية المستمرة، برز دور الجيش في تحقيق الأمن الإسرائيلي.
- الجيش الإسرائيلي يستقطع قرابة ربع إجمالي الموازنة العامة للدولة.
- العسكريون في إسرائيل يعتبرون أرقى عناصر المجتمع وأكثرها علماً ودراية وكفاءة.
- المؤسسة العسكرية تعمل على تنمية المؤهلات العلمية للضباط والجنود من خلال الدورات العلمية الراقية والبعثات الدراسية في الخارج.
- المؤسسة العسكرية توفر فرص نيل الشهادات الجامعية والمهارات المهنية للضباط النظاميين أثناء خدمتهم العسكرية.
- العسكريون المتقاعدون مؤهلون لشغل أرفع الوظائف في الحياة المدنية وأرفع المناصب السياسية.
- العسكريون يربطون عملياً وفكرياً بباقي شرائح المجتمع ويخلقون اتصال وثيق بين الحياة المدنية والحياة العسكرية.
- أفراد الجيش في إسرائيل يشاركون في الانتخابات السياسية، مما يوضح أن الجيش ليس بعيداً عن السياسة.
- المؤسسة العسكرية في إسرائيل تعمل كقوة ضغط تؤثر على أسلوب صناعة القرار السياسي.
- الكثير من الجنرالات الذين لعبوا دوراً هاماً في قيادة الجيش الإسرائيلي انتقلوا إلى القيادة السياسية وتولوا مناصب وزارية عليا في الدولة.

- المنظمة الصهيونية العالمية، التي أسست الدولة العبرية، تتولى تمثيل اليهود خارج إسرائيل وتوجيه الهجرة إلى إسرائيل وتوجيه برامج دمجهم في دولة إسرائيل وتوطين المهاجرين.
- هناك صراع سياسي بين الزعماء اليهود في إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية.
- السؤال الرئيسي: هل هناك ديمقراطية حقيقية في إسرائيل؟
- إسرائيل تعتبر نفسها جزءاً من العالم الغربي وتروج لنفسها كدولة ديمقراطية.
- النظام السياسي في إسرائيل يعتمد على التعددية الحزبية والبرلمان كسلطة تشريعية.
- إسرائيل نجحت في إقناع الغرب بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط منذ عام 1948.
- إسرائيل تدعي أنها مجتمع لا طبقي ولا يعرف الصراع الاجتماعي.
- وثيقة الاستقلال 15 مايو 1948 تعهدت بتشجيع التقدم والرفي والحرية والعدالة والسلام والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس.
- ومع ذلك، يوجد تناقض حاد بين الأيديولوجية المعلنة والحقائق السياسية الفعلية.
- الواقع يشير إلى أن المناخ السائد في إسرائيل يقوم على التعصب والعنصرية والاستبداد وعدم المساواة والافتقار إلى الحرية والعدالة والديمقراطية.
- إسرائيل ليست دولة ديمقراطية حقيقية رغم إجرائها لانتخابات دورية.
- إسرائيل هي دولة عنصرية تقوم على التمييز العنصري.
- الادعاءات حول الديمقراطية والمساواة في المجتمع الإسرائيلي هي خدعة.
- الديمقراطية في إسرائيل مقصورة على يهود الغرب الأشكناز.
- يهود الشرق أو عرب 1948م في إسرائيل محرومون من الديمقراطية.
- يهود الغرب يشغلون المناصب العليا في الجيش والسياسة والصناعة.
- أوضاع يهود الشرق متدنية في المجتمع وتمثيلهم في الحياة السياسية مهمش.
- عرب إسرائيل محرومون من حقوقهم السياسية ومصيرهم هو النفي والطرْد والتشريد.
- الديمقراطية في إسرائيل هي واجهة شكلية ولا تمتد لتشمل جميع أفراد المجتمع.
- النظام السياسي الرأسي في الولايات المتحدة الأمريكية
- أولاً: الدستور الأمريكي.
- الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر النموذج التقليدي للنظام الرأسي الذي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات.



- الدستور الأمريكي، الذي صدر لأول مرة في عام 1789م، كان نتاجاً للفكر السياسي الذي ساد في القرن الثامن عشر.
- الدستور الأمريكي يأخذ بفكرة الديمقراطية التمثيلية والتي تتكون من منتخبين من الشعب أو عن الولايات.
- الدستور الأمريكي يأخذ بفكرة تقسيم الوظائف والاختصاصات بين السلطات الثلاث في الحكومة الاتحادية.
- الدستور الأمريكي يأخذ بالنظام الفيدرالي الذي يضمن توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وبين حكومات الولايات.
- الدستور الأمريكي يأخذ بمبدأ المراجعة القضائية، أي حق المحاكم في أن تعلم أن إجراءات أو قرارات معينة يصدرها الكونجرس تنطوي على مخالفات أو تجاوزات دستورية.
- المبدأ الرابع العام الذي يقوم عليه الدستور الأمريكي هو مبدأ محدودية دور الحكومة، حيث هناك بعض الأشياء التي لا تتدخل فيها الحكومة الاتحادية أو الحكومة المحلية مثل الحقوق والحريات الفردية مثل حق الحياة والحرية والملكية.
- **ثانياً: عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة:**
- تقوم السلطات الثلاث بعملية صناعة القرار السياسي وهي السلطة التشريعية ممثلة في الكونجرس بمجلسيه ؛ مجلس النواب ومجلس الشيوخ والسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية وسكرتيرى الدولة (الوزراء) والسلطة القضائية.
- **السلطة التشريعية (الكونجرس الأمريكي):**
- الكونجرس يلعب دوراً رئيسياً في عملية صنع السياسة في الولايات المتحدة.
- الولايات المتحدة تعتمد نظام المجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.
- مجلس الشيوخ يعتمد على فكرة المساواة بين الولايات، حيث يكون لكل ولاية نائبين.
- مجلس النواب يعتمد على فكرة الدوائر الانتخابية، حيث الولاية الكبيرة يمثلها عدد أكبر من الأعضاء.
- مدة العضوية في مجلس الشيوخ هي ستة أعوام، ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل عامين.
- مدة العضوية في مجلس النواب هي عامين، ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 437 عضواً.
- مجلس النواب ينتخب كل عامين ويمثل الشعب على أساس عدد السكان وتقسيم المجتمع إلى دوائر انتخابية.
- النائب في مجلس النواب يمثل ما لا يقل عن ثلاثين ألفاً من السكان.
- مجلس النواب ينتخب رئيسه وموظفيه الآخرين ويشترط في المرشح ألا يقل عمره عن 25 عاماً.

- حق الانتخاب كان مقيداً في البداية، ولكن القيود حول حق التصويت أخذت تزول بالتدريج.
- في عام 1868م، أصبح لكل مواطن من البيض يبلغ الحادية والعشرين من عمره حق التصويت.
- بعد الحرب الأهلية الأمريكية، تم تعديل الدستور في عام 1870م لإعطاء حق التصويت للزواج.
- تم تعديل الدستور في عام 1920م لمنح النساء حق الانتخاب.
- مجلس الشيوخ هو مجلس دائم يتكون من عضوين عن كل ولاية، ينتخبهما سكان الولاية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل سنتين.
- اللجان المشكلة داخل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والتشريعية.
- الكونجرس يمكن أن يشكل لجاناً خاصة لتباشر مهام شبه قضائية، مثل اللجان التي تتشكل لتقصي الحقائق في أمر معين.
- التشريع هو الوظيفة الأساسية للكونجرس.
- لكي يصدر القانون ويطبق، يجب موافقة كلا المجلسين عليه.
- التشريعات المتعلقة بالضرائب تكون من اختصاصات مجلس النواب من حيث البداية وفقاً للدستور.
- يجب موافقة رئيس الجمهورية على مشروع القانون لكي يصدر ويصبح تشريعاً واجب التطبيق.
- إذا رفض الرئيس المشروع، يعاد إلى الكونجرس لتعديله أو الموافقة عليه مرة أخرى.
- إذا حظى مشروع القانون بموافقة ثلثي أعضاء الكونجرس بعد إعادته من رئيس الجمهورية، يمكن أن يصبح قانوناً بدون اشتراط إقرار رئيس الجمهورية.
- إذا قبل أحد المجلسين مشروع قانون أو قرار معين ولم يقبله المجلس الآخر، يتم تشكيل لجنة خاصة مكونة من مجموعتين متساويتين من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ للتوصل إلى قرار مشترك.
- الكونجرس يمارس العديد من المهام والاختصاصات الأخرى التي تؤدي إلى تزايد سلطاته، مثل إدخال التعديلات على الدستور الأمريكي والموافقة على قبول ولايات جديدة في إطار الاتحاد.
- مجلس الشيوخ يمارس بعض الاختصاصات الهامة مثل الموافقة على تعيين كبار موظفي الدولة والموافقة على المعاهدات مع الدول الأخرى.
- الكونجرس يمكن أن يوجه اتهاماً للرئيس أو لكبار الموظفين الاتحاديين.
- جميع السلطات التشريعية مخولة للكونجرس، ولكن سلطات الكونجرس ليست تشريعية فقط وإنما تنفيذية وقضائية أيضاً، مما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات.

- واضعو الدستور الأمريكي وجدوا أنه من المتعذر الفصل التام بين السلطات الثلاث إذا كان عليهم أن يضعوا نظاماً يتفق وظروف الشعب الأمريكي.
- الكونجرس يستطيع أن يعترض على كثير من أعمال الدولة برفضه الموافقة على الاعتمادات المطلوبة.
- مجلس الشيوخ يشترك مع السلطة التنفيذية في حالات الموافقة على عقد المعاهدات وتعيين الرئيس لكبار الموظفين وقضاة المحكمة العليا.
- مجلس الشيوخ يتولى إجراء المحاكمات البرلمانية ويفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الدولة إذا أخل بالدستور.
- من الناحية العملية، لا يوجد تطبيق جامد لمبدأ الفصل بين السلطات، بل يوجد تفاعل وتداخل بين السلطات.
- الكونجرس يمارس بعض المهام القضائية، ورئيس الجمهورية يمكنه في حالات معينة أن يمارس بعض المهام التشريعية.
- الكونجرس يمكنه في بعض الأحيان أن يمارس مهاماً أقرب إلى المهام التنفيذية مثل حقه في إنشاء المرافق العامة وتحديد اختصاصاتها.
- على الواقع العملي، يوجد تفاعل وتأثير وتأثر بين السلطات ومرونة تخفف من حدة الجمود النظري الذي ينطوي عليه مبدأ الفصل بين السلطات.
- **السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية):**
- رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة يأتي على قمة الهرم التنفيذي ويتمتع بسلطات واسعة.
- يشترط فيمن يرشح نفسه للرئاسة ألا يقل عمره عن 35 عاماً، وأن يكون أمريكي الجنسية بالمولد، وأن يكون قد أقام بالولايات المتحدة مدة لا تقل عن 14 عاماً.
- يتم انتخاب الرئيس لمدة أربع سنوات ويصح إعادة انتخابه لمدة ثانية فقط طبقاً للتعديل الدستوري في عام 1951م.
- الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات لا نظير لها لدى أي رئيس في أي نظام آخر وله سلطة اتخاذ القرارات في المسائل الهامة والحيوية.
- النظام الأمريكي يطلق عليه النظام الرئاسي نسبة إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية.
- أهم ما يتسم به رئيس الجمهورية بالإضافة إلى انتخابه من الشعب مباشرة هو أنه يسود ويحكم في أن واحد وله صفة تمثيلية عن الشعب بأكمله.

- السلطة التنفيذية كلها مجتمعة في يد الرئيس الأمريكي، الذي يكون رئيس الدولة ورئيس الوزارة أو الحكومة في الوقت نفسه.
- الإدارات الحكومية في الولايات المتحدة مقسمة إلى أمانات أو سكرتاريات، يرأس كل منها سكرتير، وهو الوزير في الدول الأخرى.
- الرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والقوات الخاصة في حالة استدعائها لخدمة الحكومة الفيدرالية.
- الرئيس له حق عقد المعاهدات بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، وهو الذي يرشح السفراء والوزراء والقناصل وجميع الدبلوماسيين في الخارج وكبار موظفي الدولة.
- الرئاسة في الولايات المتحدة تنقسم بتزايد درجة مؤسستها إلى حد بعيد، والرئيس الأمريكي غالباً ما يكون محاطاً بعدد من الخبراء والمتخصصين والمستشارين والأجهزة التي تقدم له البدائل والاختيارات في كافة المسائل والقضايا.
- الرئيس يخضع لعدد من الضغوط التي تؤدي إلى الحد من قوته وتقليل فرصته في الاختيار.
- الكونجرس له مهام تنفيذية.
- السلطات التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي صيغت في الدستور بلغة تنقسم بالعمومية والبعد عن التفاصيل.
- الرئيس يتولى مهام السلطة التنفيذية، وله سلطة تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ.
- الرئيس مسئول عن متابعة تنفيذ القوانين وإعلام الكونجرس عن حالة الاتحاد.
- الرئيس يمكنه الاعتراض على مشروعات القوانين ودعوة الكونجرس إلى اجتماع خاص وأن يعقد المعاهدات بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل.
- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله أن يأمر بالعفو عن الجرائم.
- هناك اتجاه متزايد لإضفاء الطابع المؤسسي على الرئاسة، وأغلب القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي تكون من الناحية الفعلية قرارات الأجهزة المحيطة بالرئيس.
- الرئيس الأمريكي ليس له سلطات مطلقة وغير محدودة، وفي نفس الوقت ليس مجرد أسيراً للقيود المؤسسية.
- الرئيس يأتي من الناحية الواقعية بين هذين الطرفين، فمن الصعب أن يتخذ الرئيس قراراً لا يتأثر فيه بالأجهزة والمؤسسات المحيطة.
- الرئيس الأمريكي يتولى مهام منصبه لمدة 4 سنوات ويعاونه نائب الرئيس.
- تجرى انتخابات الرئاسة الأمريكية في كل سنة كيبسة.

- في حالة وفاة الرئيس أو مرضه أو عجزه عن ممارسة مهام منصبه، يتولى نائبه مهام الرئاسة مستكملاً لمدته الدستورية.
- النظام الرئاسي يتسم بالفصل بين السلطات في الدولة، ولكن من الناحية العملية، الأمور ليست بمثل هذه الحدة.
- الدستور يكفل تحقيق قدر من التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها.
- رئيس الجمهورية، الذي هو قمة السلطة التنفيذية، لا يملك أن يحل البرلمان أو أحد مجلسيه أو أن يؤجل أعماله أو يعطل انعقاده.
- السلطة التشريعية لا تملك أن توجه أسئلة أو استجوابات الرئيس الجمهورية أو معاونيه من سكرتيرى الدولة (الوزراء) أو خلعهم من مناصبهم.
- السلطة القضائية مستقلة عن كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجد الكثير من الضمانات التي تؤدي إلى كفالة استقلالية القضاة.
- **السلطة القضائية:**
- السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية.
- هناك محاكم الاتحاد التي تنظر في القضايا الدولية وفي الأمور التي ينطبق عليها القانون الاتحادي، ومحاكم الولايات التي تنظر الأمور الداخلية للولايات.
- المحكمة العليا قامت لتحمي الحريات والحقوق وتفصل في دستورية التصرفات والتشريعات.
- المحكمة العليا في البداية من 6 أعضاء يتم اختيارهم بموافقة الكونجرس ثم ازداد عدد أعضاء المحكمة حتى أصبح 9 قضاة برئاسة أحد الأعضاء .
- وقد اختلفت الأهمية النسبية للمحكمة العليا وفقاً لشخصية رئيسها حيث أخذ الوزن النسبي للمحكمة يتزايد بطريقة ملحوظة منذ عام ١٨٠١م عندما تولى رئاستها القاضي جون مارشال.
- منذ عهد القاضي مارشال اختصاصاً هاماً وهو رقابة دستورية القوانين والذي يعتبر من أبرز وأهم اختصاصات المحكمة العليا.
- الرئيس الأمريكي يقوم بتعيين القضاة الاتحاديين بما في ذلك رئيس المحكمة العليا بموافقة مجلس الشيوخ.
- عندما يتم تعيين القضاة، يصعب عزلهم من مناصبهم.
- يصعب تعديل نظام المحكمة العليا لأن التعديل في نظام المحكمة يشترك نفس الإجراءات التي يتطلبها تعديل الدستور نفسه.

- منصب رئيس المحكمة العليا يعتبر من أهم وأخطر المناصب في الولايات المتحدة، حيث يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد منصب الرئيس وقبل منصب نائب الرئيس.
- الاعتبارات والعوامل السياسية والاجتماعية الاقتصادية تتحكم في أغلب الأحيان في عملية اختيار رئيس المحكمة العليا وقضاة المحكمة بالإضافة إلى معايير الكفاءة والنزاهة.
- المحكمة العليا تلعب دوراً سياسياً هاماً في النظام الأمريكي، والقضاة يلعبون دوراً سياسياً بالإضافة إلى دورهم القضائي.
- النظام الحزبي الأمريكي يعتمد على فكرة الثنائية الحزبية، وهناك اتفاق بين الحزبين على كثير من القضايا الأساسية وعدم وجود اختلافات جوهرية في برامج الحزبين.
- الدستور الأمريكي لا ينص صراحة على أن الولايات المتحدة تأخذ بنظام الثنائية الحزبية ولكن على الواقع العملي يتعاقب على الحكم في الولايات المتحدة حزبين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.
- المؤسسين الأول للولايات المتحدة لم يكن يرحبون كثيراً بالأحزاب بل كانوا يتخوفون منها ويتشككون فيها ويخشون أن تؤدي إلى سيطرة الروح الحزبية.

### النظام السياسي في بريطانيا

- بريطانيا تعتبر النموذج التقليدي للنظام البرلماني الذي يعتمد على الفصل المرن بين السلطات والتعاون والتوازن بين السلطات الثلاث والرقابة المتبادلة فيما بينها.
- الوزارة مسئولة أمام البرلمان، وإذا فقدت الوزارة ثقة البرلمان فإنها لا تستطيع الاستمرار في مباشرة مهامها.
- الوزارة يمكنها أن تطلب من رئيس الدولة حل البرلمان.
- بريطانيا تعتبر مهد البرلمانية في العالم الحديث وهي من أولى الدول التي اتخذت النظام الدستوري قاعدة للحياة العامة فيها.
- دراسة النظام البرلماني البريطاني مفيدة لأنها تعطي فكرة عن النظام البرلماني المطبق اليوم في حوالي عشرين دولة متقدمة اقتصادياً وصناعياً ومستقرة سياسياً.
- أهم هذه الدول التي تطبق النظام البرلماني هي ألمانيا الاتحادية والنمسا وإيطاليا وإيرلنده وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وأيسلنده والدنمرك وكندا وأستراليا ونيوزيلنده واليابان.
- يتسم الدستور البريطاني بخمس سمات رئيسية هي:
- (1) الدستور البريطاني غير مدون أو غير مكتوب في وثيقة واحدة، بمعنى أنه لا توجد وثيقة واحدة في بريطانيا تحتوى على جميع المواد المتعلقة بالحكم والسلطة.

- لمعرفة الوضع الدستوري في أي جزئية أو قضية في بريطانيا، يجب الرجوع إلى ثلاثة مصادر على الأقل: قرارات البرلمان وأعماله، أحكام المحاكم أو القرارات القضائية، والأعراف والتقاليد.
- قرارات البرلمان وأعماله، مثل قرار البرلمان الصادر عام 1911م والذي حدد أقصى مدة لبقاء البرلمان الواحد بخمس سنوات.
- أحكام المحاكم أو القرارات القضائية، فالقضاة حينما يفصلون في القضايا فإن أحكامهم تخلق سوابق تنال احترام من يخلفونهم من القضاة.
- الأعراف والتقاليد وهي قواعد غير مكتوبة لأنها لم تدون في أية وثيقة قانونية أو رسمية ورغم ذلك تعتبر جزءاً من الدستور.
- الدستور البريطاني يتكون في أغلبه من قواعد وأعراف غير مكتوبة.
- الدستور البريطاني يكفل حقوق الأفراد وحياتهم على نحو قد لا يتحقق في ظل العديد من الدساتير المكتوبة.
- العبرة في مجال السياسة بالتطبيق على الواقع وليس بالصياغات النظرية.
- الدستور البريطاني غير المدون هو مسألة مجازية وليست على إطلاقها.
- بعض الأجزاء الهامة جداً في الدستور البريطاني تنبثق من تشريعات برلمانية صدرت من الهيئة التشريعية بالطرق العادية.
- (2) الدستور البريطاني يتكون في أغلبه من قواعد وأعراف غير مكتوبة، لكنه يكفل حقوق الأفراد وحياتهم.
- العبرة في مجال السياسة بالتطبيق على الواقع وليس بالصياغات النظرية.
- الدستور البريطاني غير المدون هو مسألة مجازية وليست على إطلاقها، لأن بعض الأجزاء الهامة جداً في الدستور تنبثق من تشريعات برلمانية.
- الدستور البريطاني مرن، حيث تصدر القوانين الدستورية بنفس الطريقة والإجراءات التي يصدر بها القانون العادي.
- بريطانيا ذات دستور سهل يسهل تعديله، رغم أن الإنجليز لا يميلون إلى التعديلات الدستورية كثيراً.
- الدستور البريطاني ليس جامداً، حيث لا يوجد به نصوص دستورية يجب لتعديلها إتباع إجراءات أكثر تعقيداً من الإجراءات اللازمة لتعديل القوانين العادية.

- هناك قول شهير أطلقه أحد الإنجليز في القرن الثامن عشر ولا زال صادقاً حتى اليوم عن البرلمان أن البرلمان الإنجليزي يستطيع أن يفعل كل شئ إلا أن يحول رجلاً إلى امرأة، كناية عن عدم وجود نصوص دستورية جامدة يستحيل على البرلمان تعديلها.
- (3) الدستور البريطاني يتميز بوجود درجة من الفصل بين السلطات الثلاث، ولكنه فصل مرن يقوم على التعاون والتوازن والرقابة.
- البرلمان البريطاني، رغم أنه سلطة تشريعية، يجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- مجلس اللوردات يعد بمثابة محكمة عليا، حيث يقوم رئيس مجلس اللوردات بوظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية في ذات الوقت.
- الوزارة في بريطانيا، كسلطة تنفيذية، هي اندماج السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث الوزراء هم أعضاء في البرلمان ولبعض أعضاء السلطة التنفيذية اختصاصات شبه قضائية.
- السلطة التشريعية في بريطانيا لا تتدخل في العمل اليومي للسلطة القضائية أو السلطة التنفيذية، وللقضاة ضمانات وحصانات واسعة تحول دون وقوعهم تحت أي تأثير أو ضغط.
- (4) البرلمان البريطاني هو صاحب السيادة، بمعنى أن المحاكم البريطانية يجب عليها أن تعترف بأن القرارات الصادرة عن البرلمان هي بمثابة قوانين واجبة التطبيق.
- البرلمان هو الجهاز الأعلى في السلطة ويمكن للبرلمان أن يتجاهل أية سلطة أخرى.
- البرلمان يمكنه أن يشرع في أي أمر يختاره ويصدر القوانين الملزمة.
- البرلمان يمكنه أن يؤكد أو يعدل من قرارات صادرة عن برلمان سابق وإضفاء المشروعية على أشياء كانت غير قانونية قبل ذلك وأن يحرم أشياء كانت مباحة في الماضي.
- رئيس الوزراء وزملاؤه في الوزارة هم أعضاء في الهيئة التشريعية ومسؤولون أمامها.
- هم يوجدون في البرلمان ويلعبون دوراً قيادياً في الإجراءات البرلمانية.
- يجيبون عن الأسئلة بشأن الإدارات الحكومية المسؤولين عنها ويوجهون مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة في البرلمان.
- يبقون في مناصبهم ما داموا يتمتعون بثقة وتأييد البرلمان.
- (5) المملكة المتحدة البريطانية هي دولة موحدة وليست دولة اتحادية (فيدرالية).
- البرلمان البريطاني له سلطة على جميع أنحاء المملكة.
- لا توجد أية حكومة محلية لها وضع قانوني يماثل وضع البرلمان.



- السلطات المحلية المختلفة يمكن تعديل اختصاصاتها أو إلغائها تماماً بقرار البرلمان.
- الوضع في نظام الحكومة الاتحادية (الفيدرالية)، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، يختلف عن الوضع في بريطانيا. في الولايات المتحدة، الحكومة المركزية ليست صاحبة السيادة بالكامل، حيث تمارس حكومات الأقاليم بعض الاختصاصات ولا يمكن للحكومة المركزية أو أي جهاز آخر من أجهزتها التدخل في هذه الاختصاصات أو سحبها.
- في بريطانيا، البرلمان المركزي يمكنه تغيير اختصاصات الحكومات المحلية عن طريق إجراء تشريعي عادي.
- وجود نظام الحكومة الموحدة في بريطانيا هو أحد الأسباب التي مكنت من حكم بريطانيا بدون دستور مكتوب، حيث ترجع جميع السلطات في النهاية إلى البرلمان المركزي.
- هذا الوضع يختلف عن النظام الاتحادي، حيث تتمتع الحكومات المحلية ببعض الاختصاصات التي لا يمكن للحكومة المركزية التدخل فيها.
- مؤسسات صنع القرار السياسي هي السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بمجلسيه العموم ومجلس اللوردات والسلطة التنفيذية ممثلة في الملكة (أو الملك) ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء وأعضاء الحكومة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:
- أولاً: (السلطة التشريعية البرلمان الإنجليزي):
- النظام السياسي في بريطانيا يتبع نظام ازدواجية أو ثنائية المجلس التشريعي، حيث تتكون السلطة التشريعية من مجلس العموم ومجلس اللوردات.
- مجلس اللوردات، الذي يتم تعيين أعضائه وليس انتخابهم، لا يتمتع بسلطات واسعة تجعل له ثقلًا حقيقياً في عملية اتخاذ القرار.
- قانون عام 1911 سلب مجلس اللوردات اختصاصاته في مناقشة الشؤون المالية، التي أصبحت تقتصر على مجلس العموم.
- سلطة مجلس اللوردات بالنسبة للقوانين الأخرى غير المالية أصبحت مجرد سلطة اعتراض (فيتو) مؤقتة، أي مجرد تأجيل مؤقت لإصدار القانون.
- حق الفيتو أو الاعتراض لمجلس اللوردات على القوانين غير المالية يمكن كسره إذا أقر مجلس العموم مشروع القانون ثلاث مرات في ثلاث جلسات متتالية خلال مدة ولايته.
- قانون 1949 أدى إلى تضيق سلطات مجلس اللوردات، حيث جعل مدة اعتراض مجلس اللوردات سنة بدلاً من سنتين إذا وافق على القانون مجلس العموم مرتين خلال هذا العام.

- أعضاء مجلس اللوردات يبلغ عددهم حوالي 900 عضو، منهم 800 عضو يحملون لقب لورد بالميراث.
- الأعضاء الباقون في مجلس اللوردات هم من كبار رجال الدين وبعض الأمراء وبعض الأعضاء الذين يمنحون لقب لورد مدى الحياة دون حق توريث اللقب.
- 9 أعضاء من كبار رجال القضاء يعينون مدى الحياة ويشكلون المحكمة العليا داخل مجلس اللوردات.
- مجلس العموم، الذي يمثل الثقل الحقيقي في السلطة التشريعية، يتكون من 630 عضواً يتم اختيارهم على أساس الانتخاب.
- رئيس مجلس العموم يتم اختياره بالانتخاب من بين أعضاء المجلس وبمجرد انتخابه رئيساً للمجلس فإنه يتجرد من السياسة الحزبية ويصبح محايداً بين الأحزاب.
- هذا الرئيس يعاد انتخابه بشكل تلقائي لتولي منصبه دون حاجة إلى إجراء انتخابات جديدة طالما أن المجلس لم يحل.
- جميع القوانين يجب أن تعرض على مجلس العموم قبل إصدارها، حيث تتم مناقشتها ومراجعتها في المجلس ولجانته المتخصصة.
- في حالة مشروعات القوانين التي تعدلها الوزارة، الوزير المختص أو نائبه يكون متواجداً في اللجنة للإسهام في توضيح القانون ومناقشته.
- إذا أقرت اللجنة مشروع القانون، فإنها تعيده إلى المجلس للتصويت عليه.
- في حالة الموافقة من مجلس العموم على مشروع القانون، يحال إلى مجلس اللوردات، وإذا لم يعترض المجلس الأخير، يختم بخاتم الملكة أو الملك ويصبح قانوناً نافذ المفعول.
- مجلس العموم يلعب دوراً هاماً في الرقابة على الحكومة وانتقادها.
- من حق أي عضو من أعضاء مجلس العموم أن يقدم أسئلة معينة لأي وزير ويقوم الوزراء بتقديم إجابات كاملة عن هذه الأسئلة.
- الأسئلة الخاصة بالدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية قد لا يدلي الوزير ببيانات دقيقة وتفصيلية مراعاة للصالح القومي.
- المناقشات التي تدور حول مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة تعد وسيلة أخرى يمكن للمجلس أن يمارس دور الرقابة من خلالها.
- بوسع مجلس العموم أن يوجه اللوم أو الانتقاد إلى وزير معين، وعلى الوزير أن يدافع عن أعماله وسياسات وزارته.

- من حق المجلس أن يطرح الثقة بالوزارة، وفي الغالب الأعم يحدث ذلك عقب انتقادات عنيفة توجهها المعارضة إلى الحكومة.
- لرعيم المعارضة مركزاً قانونياً ويحصل على مرتب من الحكومة ويسمى زعيم معارضة صاحبة الجلالة أو صاحب الجلالة.
- بوسع الحكومة ومن حقها أن تدافع عن سياستها في مواجهة المعارضة.
- البرلمان يقوم بتخصيص قدر معقول من وقته للمعارضة.
- خطبة العرش التي تلقيها الملكة في بداية كل دورة برلمانية والتي يكتبها في واقع الأمر رئيس الوزراء والتي تعبر عن برنامج الحكومة تكون عرضة للمناقشة من جانب المعارضة.
- دور المعارضة على درجة كبيرة من الأهمية وهذا الدور تحوطه الضمانات القانونية والأعراف المتوارثة.
- رئيس الوزراء في بريطانيا يملك الحق في أن يحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات عامة جديدة في أي وقت خلال فترة البرلمان وهي خمس سنوات.
- حقوق وامتيازات مجلس العموم متعددة وواسعة، فمجلس العموم له حصانة وله حرية التعبير عن الرأي بالقول وحق مقابلة الملك بواسطة المتحدث باسم البرلمان وحق تنظيم سير إجراءات المناقشة وحق قبول أو رفض منح الكلمة لأفراد الشعب وحق رفض نشر مناقشات المجلس وحق تقديم الصحفيين الذين لا يحترمون المجلس للمحاكمة.
- **ثانياً: السلطة التنفيذية:**
- الملكة أو الملك ترأس السلطة التنفيذية ولديها سلطات رسمية واسعة تشمل مختلف أنشطة الحكومة، مثل إصدار القوانين، جمع الضرائب، إرسال المجرمين إلى السجون، تعيين القضاة، ومنح الألقاب الشرفية.
- على الرغم من السلطات الواسعة للملكة من الناحية الرسمية والدستورية والنظرية، فإن سلطاتها من الناحية الفعلية العملية تنسم بقدر كبير من الضياع والمحدودية وهي لا تعدو أن تكون سلطة شرفية أو رمزية.
- الملكة أو الملك في بريطانيا تعتبر رمزاً للوحدة الوطنية، ولا تتخذ موقفاً حزبياً.
- رئيس الوزراء هو أهم شخصية تنفيذية وتقوم الملكة أو الملك باختياره، ولكن الملك ليس حراً بشكل مطلق في اختيار رئيس الوزراء، بل هو محكوم بما تمليه الظروف السياسية.
- رئيس الوزراء يمارس صلاحيات واسعة، أهمها تعيين أعضاء الوزارة وكبار موظفي الدولة، ومن حقه إقالة الوزارة وتعديل المناصب الوزارية.

- نادراً ما يلجأ رئيس الوزراء إلى الإقالات الجماعية للوزراء حفاظاً على وحدة وتجانس حزبه، ولكنه قد يلجأ إلى إقالة وزير معين لعدم التزامه بخط الحزب وسياسة الحكومة.
- رئيس الوزراء له الحق في تحديد عضوية اللجان في مجلس الوزراء، وهذه اللجان تناقش مختلف أعمال مجلس الوزراء.
- رئيس الوزراء يقوم بتحديد جدول أعمال المجلس، وهذا الجدول يحدد الموضوعات التي ستناقش.
- رئيس الوزراء له سلطات واسعة في التعيين في المناصب الهامة والشرفية، بما في ذلك تعيين رؤساء ومديري الصناعات المؤممة التي تسيطر عليها الدولة ورؤساء اللجان الحكومية المختلفة.
- رئيس الوزراء يقوم بتحديد موعد الانتخابات العامة، ويمكنه أن يعقد مشاورات معينة ويتعرف على اتجاهات الرأي العام ويختار أفضل الأوقات المناسبة لحزبه لخوض الانتخابات.
- رئيس الوزراء هو المسئول عن جهاز الخدمة المدنية، مما يجعل الجهاز الحكومي بأكمله تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء.
- رئيس الوزراء يلعب دوراً هاماً في شئون السياسة الخارجية، خاصة في عملية التفاوض والتشاور مع الحكومات الأخرى ورؤساء الدول.
- يجب أن نفرق بين الوزارة ومجلس الوزراء في بريطانيا.
- الوزارة تشمل جميع الذين يتولون المهام التنفيذية من الوزراء ووزراء الدولة والوزراء بدون وزارة ويتراوح عددهم بين 70-80 شخصاً يقوم رئيس الوزراء باختيارهم.
- مجلس الوزراء هو المجموعة المركزية داخل الوزارة ويتكون عادة من وزراء الوزارات الهامة مثل الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية والتعليم والعمل والزراعة والصحة والداخلية وغيرها.
- يتكون مجلس الوزراء من 15 إلى 20 وزيراً وهم يجتمعون بصفة دورية ومنتظمة لمناقشة القضايا السياسية العامة واتخاذ القرارات التي تؤثر على الحكومة بأكملها.
- عدد أعضاء مجلس الوزراء يمكن أن ينقص أو يزداد تبعاً لشخصية كل رئيس وزراء.
- في أوقات الأزمات يتم اختزال أعضاء مجلس الوزراء، فمجلس الوزراء أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 لم يكن يحوى سوى خمس أعضاء وخلال الحرب العالمية الثانية في الفترة 1940 إلى 1945م تراوح عدد الوزراء بين 85.
- مجلس الوزراء هو أهم أداة لتحقيق التقارب الوثيق والاتساق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المملكة المتحدة.

- يوجد مبدأين يحكمان عمل الوزارة في بريطانيا: مبدأ المسؤولية الجماعية ومبدأ المسؤولية الفردية.
- جميع الوزراء مسئولون عن السياسة العامة للحكومة وإنجازاتها، ويجب عليهم الدفاع علناً عن سياسات الحكومة وأعمالها.
- أي وزير لا يستطيع الادعاء بأنه من المعارضين لقرار اتخذته الحكومة بهدف تجنب المسؤولية السياسية.
- لا يمكن لمجلس العموم التصويت بإقصاء وزير معين دون أن يكون ذلك مرتبطاً بإسقاط الوزارة ككل.
- الوزير مسئول مسؤولية فردية عن أعمال وزارته وعن قراراتها وهو الذي يتولى الإجابة على الانتقادات الموجهة إلى وزارته وتبرير السياسات المتخذة فيها.
- الوزير مسئول مسؤولية كاملة عن تصرفاته الشخصية والتي تكون مثاراً لانتقاد الرأي العام وعن تصرفاته التي تنطوي على سوء استغلال للنفوذ أو على شبهة الإفساد السياسي.
- في حالات معينة، الوزير غالباً ما يستقيل، مثل حالة استقالة أحد الوزراء في عام 1948م عقب اكتشاف تلقيه لهدايا تنطوي على شبهة استغلال النفوذ.
- مجلس الوزراء على اتصال مستمر بمؤيديه في البرلمان وعليه أن يضع في الاعتبار ما قد يتقبله أو يرفض هؤلاء المؤيدين.
- سلطة المجلس تستند إلى ما يتمتع به من أغلبية وعلى مجلس الوزراء أن يأخذ في الاعتبار دائماً ما تفكر فيه وتتوقعه هذه الأغلبية.
- مجلس الوزراء يهتم بالرأي العام لأن بدون دعم شعبي لن يستطيع أن يبقى طويلاً.
- النظام البريطاني يمكن اعتباره ثنائية حزبية إذا نظرنا إلى عدد الأحزاب التي تولت الحكم، حيث تعاقب على الحكم حزبان فقط هما العمال والمحافظين منذ 1945.
- النظام البريطاني يمكن اعتباره تعددية حزبية بالنظر إلى العملية الانتخابية.
-